الفصل الأول

عالمي وقروسطي

اقتصاد الهند الفصامي

«يتألف سكانها بعددهم الهائل من العمال الزراعيين. الهند مزرعة واحدة شاسعة - تفصل بين الحقول حواجز مشيدة من الطين. فكروا بالحقائق المذكورة آنفاً: وخذوا بالاعتبار ما يضعه أمام أنظاركم تجمع هائل لا يصدق من الفقر».

مارك توين[1]*

تطلب الأمر زمناً طويلاً. لكن في نهاية المطاف، في أواخر التسعينيات، بدأت الهند تشيد الطرقات لوصل مناطقها بحيث تستطيع الانتقال من النقطة آ إلى ب بسرعة تتجاوز الهرولة. إلى ذلك الحين، كان أهم طريق يربط شمال الهند بجنوبها هو «الطريق الرئيس العظيم». شيد الطريق على مراحل بدأتها الأسرة المغولية الحاكمة في القرون الوسطى، ثم حسنه ووسعه البريطانيون في القرن التاسع عشر، وجعله روديار كيبلنغ شهيراً في روايته «كيم». ومعظم أجزاء الطريق لم تعرف الإسفلت إلا بعد الاستقلال. لكنه مكون من مسرب واحد ويتعذر السير عليه بسرعة تتجاوز ثلاثين ميلاً في الساعة. ولذلك مازالت الطرقات المكونة من مسربين اثنين تثير دهشة الهنود. وبحلول عام 2006، لم تستكمل الهند «الطريق الذهبي الرباعي» الذي يبلغ طوله ثلاثة آلاف ميل ويربط المدن الكبرى الأربع: من دلهي إلى مومباي (المعروفة سابقاً باسم بومباي)، إلى تشيناي (مدراس سابقاً) إلى كولكاتا (كالكوتا سابقاً)**، ثم العودة إلى دلهي. أما معدل السرعة على أفضل أجزاء الطريق فيقارب ستين ميلاً في الساعة.

* Following the Equator, 1897.

** الأسماء القديمة للمدن الثلاث مرتبطة بحقبة الحكم البريطاني، ولم تتغير إلا في التسعينيات.

بالنسبة لبعض الهنود، بشرت الطرقات العريضة بحقبة حديثة من السرعة، والدقة، وحفظ الصحة بسبب الحمامات المشيدة على جوانبها. وتمثل لغيرهم تدخلاً اقتحامياً وانتهاكاً وقحاً للعالم البطيء الفاتر الهمة الذي تخترقه. وبرأيي، توفر الطرقات العريضة والسريعة الجديدة مقارنة خفية بين السرعات المتعددة للاقتصاد الهندي. فالفضول - وغريزة البقاء- يدفعني إلى الانتقال إلى حارة السرعة البطيئة. ومن أفضل أساليب مراقبة اقتصاد الهند الجديد المندفع هو حساب عدد طرازات السيارات التي تنطلق مسرعة إلى جانبك في الحارة السريعة. لسوف يبلغ المجموع ثلاثين أو أربعين. في أوائل التسعينيات، عندما بدأت الهند تخفف القيود على الاستثمار والاستيراد من المصنعين الأجانب، لم يكن عدد طراز السيارات يتجاوز ستة أو سبعة في أفضل الأحوال. وأكثر من 90% من السيارات التي تشاهدها هي من طراز «أمباسادور»، السيارة الفخمة لكن غير المريحة من الحقبة الاستعمارية التي مازالت الشخصيات المهمة تستخدمها، و«ماروتيس»، السيارة العائلية الصغيرة، التي ما زالت تصنع عبر مشروع مشترك بين شركة سوزوكي اليابانية والحكومية الهندية. اليوم، لن تجد الوقت الكافي لتسجل وتعد سيارات تويوتا، وفيات، وهوندا، وتاتا، وفورد، وفولكسفاغن، ومرسيدس - بنز، وهي تنطلق مسرعة من جانبك.

لكن سرعتك لن تصل إلى الحد المفروض. لأنك ستجد في الاتجاه المعاكس على جانبك من الطريق دراجات متهالكة ثلاثية العجلات، ودراجات هوائية، وحتى عربات تجرها الجمال، ولا يبدو أن سائقيها أو سائسيها الهانئين يدركون حقيقة أنهم يخالفون قواعد المرور كلها، إضافة إلى المنطق السليم أيضاً. لقد توقفت رحلتي على الطريق السريع من دلهي إلى جيبور (200 ميل) مرة أو اثنتين بسبب قطيع من الماعز. وحتى في غياب الحيوانات المحلية، فإن عدم الالتزام بالقواعد المرورية يعني أنك تظل متحفزاً ومذعوراً في مقعدك.

لكن على جانبي الطرقات السريعة في اللوحات الإعلانية المبهرة التي تروج للهواتف النقالة، وأجهزة أي - بود، والفلل المغرية لقضاء العطلات، وفي محطات الوقود النظيفة

ومتاجرها الصغيرة المكيفة الهواء، يكشف اقتصاد الهند الفصامي عن نفسه. ويمتد خلفها وحولها مشهد الهند الريفية إلى ما لا نهاية، حيث الثيران تجر المحاريث في الحقول بالطريقة ذاتها المتبعة طوال ثلاثة آلاف عام، وأفران الفخار البدائية التي تنتشر في الحقول اللانهائية المزروعة بالأرز والقمح والبقول وبذور الزيت. هنالك جيوب متنامية في الأرياف الهندية تستخدم الآلات وتزدهر، لكنها تبقى جزراً معزولة. وفي هذا التغاير المستمر تقريباً يتبدى أكثر معالم اقتصاد الهند إثارة في القرن الحادي والعشرين: قطاع الخدمات الحديث والمزدهر وسط بحر الأراضي الزراعية. وسيكون من المغري، حين تقود سيارتك سعيداً نحو وجهتك مع فرصة معقولة للوصول في الموعد، الاعتقاد أن القطاعين ينتميان إلى عالمين مختلفين. فعلى طول الطريق، ربما ترى أيضاً مصنعاً أو اثنين لتجميع السيارات أو الغسالات، لكن الأدلة على التصنيع أكثر ندرة على الأرض مقارنة بالصين المجاورة.

في الوقت الذي نالت فيه الهند استقلالها، كان نهرو قد ساعد في صياغة إجماع على ضرورة أن تستهدف البلاد الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وأن تقود الدولة الجهود عبر بناء صناعة ثقيلة، مع التشديد على مصانع الفولاذ والسدود الضخمة. وأصبح من الدارج منذ عام 1991 التقليل من قيمة نهرو وأفكاره بوصفها مثالية لا أمل يرتجى منها، قيدت البلاد بالروتين الاشتراكي طوال أربعين سنة. معظم الانتقادات الموجهة إلى نهرو كانت صحيحة، لأن الهند فشلت في تحقيق معدلات النمو المرتفعة التي حققتها آنذاك اليابان ثم كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند وماليزيا. لكن في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كانت إستراتيجية نهرو الاقتصادية متناسبة تماماً مع الأسلوب الاقتصادي السائد عالمياً* وحظيت بمباركة فريق من خبراء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، الذين قدموا النصح والمشورة إلى نيودلهي أثناء الخطط السنوية المبكرة للتنمية. في الوقت ذاته، كانت الهند تتلقى المشورة من وكالة التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي، «غوسبلان».

* أطلق على معدل النمو الهندي الذي لم يتجاوز 3.2% بين عامي 1950 – 1980 اسم «المعدل الهندوسي للنمو»، لأنه لم يتجاوز كثيراً معدل النمو السكاني (ومن ثم لم يؤد إلى رفع مستويات المعيشة للفرد). لكنه يعد ارتفاعاً حاداً مقارنة بمعدل النمو السنوي الذي بلغ 1% في النصف الأول من القرن العشرين تحت الحكم البريطاني.

تمثل الهدف، إلى جانب انتقاد الهند للنظام الاقتصادي الاستعماري، وانتشار الشك والريبة على المستوى العالمي بالتجارة الحرة في أعقاب الكوارث التي حلت بأوروبة وغيرها أثناء «ثلاثينيات الجوع»، في إعطاء الدولة دوراً رئيساً في الاقتصاد لتحقيق الاكتفاء الذاتي، (أو «سواديشي» - ثاني أهم شعار لحشد الجماهير رفعته حركة تحرير الهند بعد الحكم الذاتي أو «سواراج»). وما حظي بأهمية بالغة لإطلاق هذا النموذج سلسلة من المشروعات الضخمة التي ستحفز مزيداً من النشاط الاقتصادي - نالت إعجاباً واسع النطاق يذكر بهيئة وادي تينيسي في الولايات المتحدة. وكان نهرو يحب أن يسمي مثل هذه المشروعات «معابد الإسمنت».

تمتعت خطط نهرو للاقتصاد المغلق الخاضع لهيمنة الدولة بمباركة الحكومة العمالية التي حكمت بريطانية بعد الحرب، ووافقت على استقلال الهند، وتأميم قاعدتها الصناعية، متجاوزة بذلك ما فعله نهرو نفسه في الهند. وتلقى كثير من مستشاري الحكومة العمالية «الفابيين» ترحيباً حاراً في نيودلهي. وفي الحقيقة، لم يبز القلقُ المتنامي من فاعلية نموذج الهند الاقتصادي المديحَ العالمي له إلا بعد خمسة عشر أو عشرين عاماً من استقلالها. وحتى ذلك الحين، كان مسار البلاد لا يثير أي خلاف ولم يكن استثنائياً أيضاً.

لكن حين نعاين أحداث الماضي ونعقد مقارنة مع الاقتصادات النامية الأخرى في آسيا، نجد أن سياسات نهرو الاقتصادية لم تخدم الهند جيداً. ففي عام 1950، كانت مستويات المعيشة في كوريا الجنوبية، التي لم تكن قد خرجت بعد من حربها مع كوريا الشمالية الشيوعية، تعادل مستويات المعيشة في الهند (قرابة خمسين دولاراً للفرد سنوياً بأسعار عام 2005). وبعد خمسين سنة، تجاوز دخل الفرد في كوريا الجنوبية عشرة آلاف دولار، أي أكثر من دخل الفرد في الهند بعشرة أضعاف. يمكن عقد مقارنات مشابهة بين الهند ومعظم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. حتى في الصين، حيث ساد الرعب والترويع مختلف أرجائها أثناء السنوات الثلاثين التي أعقبت الثورة، يبلغ مستوى دخل الفرد ضعف معدله في الهند، بعد أن كانا متساويين تقريباً عندما انطلقت الثورة عام 1949.

لماذا فشلت مقاربة نهرو؟ يمكن العثور في الإجابات أيضاً على تفسيرات للأسباب التي تجعل اقتصاد الهند اليوم يتطور وينمو بهذه الطريقة غير العادية وغير المتوازنة. عند الاستقلال، كانت الهند بلداً ريفياً وزراعياً فقيراً. إذ كان تسعة من كل عشرة هنود يعيشون في القرى ويعتمدون على غلة الزراعة الهزيلة، التي لا تكاد تسد الرمق. وفي عام 1951، حين أجرت الهند أول إحصاء سكاني بعد الاستقلال، بلغت نسبة المتعلمين 16% فقط. وهذا يعني أن واحداً من بين كل سبعة من سكان الهند البالغ عددهم آنذاك 320 مليوناً يستطيع أن يكتب اسمه. أما متوسط العمر المتوقع فكان 32 سنة، وهو رقم غريب لكن حقيقي ويقدم صورة واقعية عن نوعية الحياة المروعة التي يعيشها معظم سكان القرى الهندية. والأوصاف الشائعة آنذاك أشارت إلى الفلاحين المهزولين الذي تحولوا إلى هياكل عظيمة، هدها العمل اليومي المضني طوال الحياة (القصيرة)، والأطفال الذين انتفخت بطونهم من عوز البروتينيات.

كانت الهند بحاجة ماسة إلى إصلاح زراعي وإجراءات ضرورية لزيادة غلة المحاصيل، لكي تستطيع إطعام شعبها وبناء منصة انطلاق للنمو المستقبلي. لكنها بدلاً من ذلك، بنت مصانع (عامة) للفولاذ ومعامل لصهر الألمنيوم، عانى معظمُها خسائرَ مالية فادحة والتهم موارد العملة الصعبة الثمينة. كان الفلاح الهندي بحاجة إلى مشروعات ري عملية لمواجهة الأعاصير الهائجة التي تجتاح الهند سنوياً، لكن بدلاً من ذلك، بنى نهرو سدوداً ضخمة، أصبح معظمها متداعياً الآن، وبعضها لم يستكمل قط. المواطن الهندي العادي كان بحاجة ماسة إلى تعلم القراءة والكتابة والحصول على الأدوية المضادة للملاريا والمضادات الحيوية، التي يستحيل من دونها النجاة من أنياب الفقر. لكن بدلاً من ذلك، صبت حكومات حزب المؤتمر برئاسة نهرو الموارد في جامعات مخصصة لأبناء الطبقة الوسطى الحضرية وفي مستشفيات عمومية في المدن.

معاينة الأحداث بعد وقوعها تجعل من السهل رفض اعتقاد نهرو بأن تكريس معظم موارد الهند المالية النادرة للمشروعات الضخمة سوف يدفع البلاد قدماً لتصبح صناعية في جيل واحد، بوصفه مغالياً في التفاؤل إلى حد الإفراط. لكن حتى في ذلك الحين،

ظهرت أصوات متشككة وضعت موضع المساءلة تلقي التعليم العالي الميزانية نفسها المخصصة للتعليم الابتدائي في بلد تبلغ نسبة الأمية فيه 84%[2]. هنالك أيضاً بعض المنتقدين الذين تساءلوا عن الأساس المنطقي الذي جعل نيودلهي تضع القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من حجم الإنفاق في الخطة الخمسية الأولى التي أطلقت عام 1952. ثم هبط إلى المرتبة الخامسة في الخطة الخمسية الثانية عام 1957، حين كان أربعة أخماس الهنود يعتمدون على الزراعة لكسب قوت يومهم[3]. لكن هذه الأصوات غرقت في بحر من الاستقامة الطوباوية. أما التفاوت بين السياسة الهندية التي تحلم بها النخبة للغد، وما يحتاج إليه معظم الهنود اليوم فكان شاسعاً وصارخاً.

من العدل القول إن نهرو حاول الإصلاح الزراعي ونجح إلى حد ما في استئصال معظم الحد الإقطاعي الأقصى على الطيف. فنظام زامينداري سيئ الصيت، الذي أنشأه البريطانيون في معظم مناطق شمال الهند، حيث كان كبار ملاك الأراضي مسؤولين عن جباية الضرائب للبريطانيين من الفلاحين المعدمين، ألغي فعلياً في نهاية الخمسينيات. لكن الإصلاح الزراعي في معظم الأراضي إما ضعف أو تعرض للتخريب على أيدي نخب حزب المؤتمر المحلية، الذين جاؤوا بصورة تفتقد التناسب من صفوف الطبقة العليا من ملاك الأراضي وأصحاب النفوذ، وهذا سبب إحباطاً متزايداً لرئيس الوزراء. حاول نهرو أيضاً -دون أن يحقق أي نجاح- تأسيس جمعيات تعاونية لصغار الفلاحين، الذين كانت مساحة أراضيهم صغيرة إلى حد يجعل من المتعذر استخدام المكننة والأسمدة المخصبة. لكن هذه الإصلاحات، التي تأثرت بسياسات الصين في الحقبة نفسها، أسقطتها أيضاً الشخصيات النافذة في حزب المؤتمر على المستوى المحلي. في ذلك الوقت، حسد نهرو، الديمقراطي المثالي، الصين أحياناً على قدرتها على تطبيق ما تريده من سياسات، شاء الشعب أم أبى. لكنه لم يظهر أي تلميح أو نزعة إلى الاستبداد. قال أمام البرلمان في عام 1959: «ليعلم الجميع أنني سأنتقل من حقل إلى حقل ومن فلاح إلى فلاح وأتوسل إليهم أن يوافقوا [على المزارع التعاونية]، وأنا أعرف استحالة التطبيق دون موافقتهم»[4]. لكن حتى لو نجح، فمن المشكوك فيه أن تحدث المزارع التعاونية أي فرق في بلد تشتد فيه حدة الانقسامات الطبقية ومرارتها في المناطق الريفية.

توضح فشل نموذج نهرو الإجمالي بجلاء في لحظتين محددتين، يفصل بينهما جيل. الأولى أتت عام 1967، عندما أجبرت إنديرا غاندي، التي تولت رئاسة الوزراء في السنة السابقة، على تخفيض قيمة الروبية الهندية تحت ضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وتفاقم إهمال الهند النسبي للزراعة بعدم استكمال الإصلاح الزراعي الذي طبقه نهرو - إذ بقي كثير من الهنود دون أرض. وفي مقابل معونة دولية أكبر حجماً لتمكين الهند من استيراد الغذاء بعد سلسلة متلاحقة من المواسم الزراعية السيئة، اضطرت السيدة غاندي إلى تجرع الدواء الاقتصادي المر. وكان الهدف من تخفيض قيمة العملة توقي أزمات المدفوعات في المستقبل عبر تحفيز مزيد من التصدير وكسب مزيد من العملة الصعبة *. لكنه كان علامة على هزيمة رمزية لسياسة الاكتفاء الذاتي (سواديشي) واسطة عقد الخطة الكبرى التي وضعها نهرو للهند.

الأسوأ أن تخفيض قيمة العملة تبعته عدة سنوات من الإذلال حيث لم يستطع فقراء الهند الذين يعانون سوء التغذية من البقاء أحياء إلا اعتماداً على القمح الذي تحمله أساطيل الولايات المتحدة وتقدمه معونة للهند. لكن إنديرا غاندي - التي كانت تضمر، خلافاً لأبيها، ميولاً ديكتاتورية، كشفت عن نفسها عام 1975 عندما علقت الديمقراطية مدة تسعة عشر شهراً في خضم الاحتجاجات المتفاقمة على فشلها في «استئصال الفقر» (مثلما وعدت في السنة السابقة) - بقيت ملتزمة سياسة الاكتفاء الذاتي. وكان فهمها لمعنى الاشتراكية أقل براعة وفاعلية من فهم أبيها: «القطاع العام هو قاعدة الصناعة الهندية، بحيث تتمكن البلاد من الحصول على مزيد من الآلات ومزيد من الفولاذ. وهو يضمن أيضاً حرية الهند. إن استقلال الهند يعتمد على مدى اتكالها على الواردات»، مثلما قالت بعد سنتين من تخفيض قيمة العملة عام 1967 (5).

اللحظة الثانية والأكثر دراماتيكية أتت في عام 1991، حين انهار اقتصاد الهند بعد أن انخفضت احتياطاتها من العملات الصعبة إلى الصفر تقريباً في أعقاب حرب

* إضافة إلى تعاظم واردات الغذاء، كانت الهند تستورد مزيداً من السلع الرأسمالية للحفاظ على صناعتها الثقيلة، على الرغم من حقيقة أن السياسة عرفت باسم «بديل الاستيراد».

الخليج الأولى، التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط سبب إفلاس البلاد عملياً*. أما قرار العراق بإحراق حقول النفط في الكويت فكان القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للاقتصاد الهندي، الذي لم تكن تكفيه موارده للبقاء أصلاً. وخلافاً لعام 1967، عندما اعتمدت حياة عشرات الملايين من الهنود على المعونات الخارجية، كانت الهند عام 1991 مكتفية ذاتياً بالغذاء، بعد أن ضاعفت ناتجها الزراعي تقريباً أثناء «الثورة الخضراء» في السبعينيات والثمانينيات. واستطاع علماء من الهند وخارجها تطوير سلالات أفضل إنتاجاً من الرز والقمح خصوصاً، المحصولين الأساسيين للنظام الغذائي الهندي، وهذا ما زاد حجم المحاصيل زيادة كبيرة. لكن نجاح الثورة الخضراء لم يفد كثيراً في عام 1991، الذي شهد نهاية آمال الهند بالاكتفاء الذاتي. ففي مقابل معونة من صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات، لجأت الهند مرة أخرى إلى تخفيض قيمة عملتها وطلب منها نقل مزيد من مخزونها من الذهب إلى لندن على سبيل الضمان الإضافي. لقد وصل حلم نهرو الاشتراكي بإيجاد اقتصاد منيع على تأثير السلطات الاستعمارية السابقة إلى درك الإفلاس، والأسوأ أن لندن هي التي لعبت الدور الرمزي المسترهن لإنقاذ الهند من الانهيار.

على شاكلة الجميع في الوسط الذي يعيش فيه، انتسب ألوك كيجريوال إلى مدرسة تدرس بالإنكليزية في مومباي في ثمانينيات القرن العشرين. كان نهرو قد بذل قصارى جهده لإبعاد الهند عن النفوذ الاقتصادي البريطاني (على الأقل حتى بروز الفابيين) لكن قصة غرامه طويلة مع اللغة الإنكليزية، التي وصفها ذات مرة بأنها «الصمغ الذي يجمع الهند معاً»، وتأكد أن تبقى اللغة الرئيسة للحكومة والمحاكم بعد الاستقلال. في المدرسة في الثمانينيات، تعرف ألوك على الكتب التي ألفها نهرو بالإنكليزية أثناء سنوات سجنه الطويل: «اكتشاف الهند» و«سيرة ذاتية»، و«لمحات من التاريخ». بعض النثر الذي كتبه نهرو يتميز بأسلوب بديع ورشيق.

* هبطت احتياطات الهند إلى مليار دولار، وهو يكفي لتغطية واردات البلاد مدة أقل من شهر. ويقول الاقتصاديون إن الاحتياطات المالية يجب أن تغطي حاجات ميزان المدفوعات مدة ستة أشهر على الأقل، ويفضل لسنة.

لكن رجل الدولة الهندي العظيم سيصاب بالحيرة لو قدر له أن يعرف ألوك وعشرات الألوف من أمثاله الذين تزدهر أعمالهم في الهند اليوم. ألوك مليونير في السادسة والثلاثين من عمره، ويعود جزء كبير من السبب إلى معرفة الهند باللغة الأم لحكامها المستعمرين السابقين. وحقيقة أن الطبقة الوسطى في الهند تتكلم الإنكليزية بطلاقة أعطتها ميزة تنافسية ضخمة على الصين في قطاع الخدمات، حيث القدرة على التواصل بلغة عالم الأعمال والتجارة تمثل فرقاً مهماً.

خلف نهرو أيضاً ميراثاً آخر أفرز تبعات غير مقصودة مثله مثل مناصرته للإنكليزية: أنشأت حكومته خمس جامعات نخبوية مرموقة للهندسة: المعاهد الهندية للتكنولوجيا، التي يلعب كثير من خريجيها الآن دوراً رائداً في وادي السيليكون (في كاليفورنيا). هؤلاء هم أفضل مهندسي البلد الذين يفترض بهم قيادة الهند إلى الاكتفاء الذاتي عبر بناء الصناعات الثقيلة. وهناك عدة آلاف من المليونيرات الهنود في وادي السيليكون، كثير منهم من خريجي المعاهد الهندية للتكنولوجيا.

أتى ألوك من عائلة هندية تقليدية تعمل بالتجارة (صناعة الجوارب). لكنه لم ينتسب إلى أي من المعاهد الهندية للتكنولوجيا، ولم يجد في صناعة الجوارب والتعامل مع العمال النقابيين على أرض المصنع ما يكفي من الإثارة والمغامرة، لذلك قرر البدء بنشاط تجاري خاص به، وهذا ما أصاب والده بالذعر وملأ نفسه بالشكوك.

جدران مكاتب شركة ألوك الزاهية الألوان والمزخرفة بملصقات أفلام بوليود القديمة، تشع منها آثار اقتصاد الهند الجديد ولمساته. يقع مركز الشركة في وسط مومباي في منطقة هيمنت عليها فيما مضى مصانع النسيج التي أفلس معظمها في ثمانينيات القرن العشرين، وذكرني محيطها بمنطقة كليركينويل في لندن، أو هايت أشبري في سان فرانسيسكو. قضيت وقتاً طويلاً أتحدث مع ألوك وعدد من موظفيه الستين في شركة «C2W.com» التي تروج للعلامات التجارية على الإنترنت، والهواتف النقالة، والعروض التلفزيونية التفاعلية وغيرها من التقانات الجديدة.

الشركات العالمية المتعددة الجنسية التي تسعى لاقتناص أفراد الطبقة الهندية البازغة التي تنفق بسخاء هي أهم عملاء شركة ألوك. فالمستهلكون في الهند، كما قال، ملوا الدعايات التلفزيونية البدائية والفظة وغيرها من خدع التسويق التقليدية. وهم يريدون من عمليات التسويق أن تكون حاذقة ومتفهمة وغير تقليدية. وذكرني تشخيصه، ولابد أن يكون صحيحاً لأنه غني جداً، بعودة شركة كوكاكولا الفاشلة إلى الهند في أوائل التسعينيات (بعد أن طردت منها في السبعينيات): أعلن الأمريكيون «لقد عدنا!». أما الهنود فلم يبالوا وتابعوا شرب «ثمز أب»، الكولا المحلية المقلدة، التي لم يتوقف إنتاجها أصلاً.

قدم ألوك، الذي حصل على رأسمال البداية من مصرف سيتي بنك، ونيوز كوربوريشن (التي يملكها روبرت مردوخ)، مثالاً معبراً عن أساليبه. فقد أرادت شركة مساحيق التجميل الفرنسية «غارنييه» تعريف الهنود بملطفات الشعر، التي لم يكن يستخدمها سوى قلة من أفراد النخبة الذين اعتادوا السفر خارج الهند. ابتكر ألوك لعبة لموقع شركة غارنييه الهندي على الإنترنت، حيث يحصل المتنافسون الفائزون على كمية من منتجات شركة لوريال تكفي مدة سنة. شملت اللعبة منافسة تفاعلية يحاول فيها اللاعبون تسلق الشعر الطويل لرابونزيل، أميرة الحكايات الخرافية المسجونة في برج. فإذا كان شعرها جافاً أو زيتياً لن يتمكن المتسابق من تسلقه.

هنالك لعبة أخرى طورتها شركة ألوك لشركة جوكي التي تصنع الملابس الداخلية، حيث تحيي ضحكة إلكترونية مجلجلة الفائزين. وفي لعبة ثالثة مصممة لشركة ياماها للدراجات النارية، يحاول اللاعب التقاط صديقته عبر القيادة بسرعة على طرق ضيقة كثيرة المنعطفات. وما إن يلتقطها، حتى تظهر كتابة تقول: «بعض المنعطفات تحتاج إلى انتباه». لا ريب في أن هذه الألعاب ماجنة قليلاً في بلد ما يزال في الظاهر يحترم قيم غاندي. لكنها حققت أيضاً نجاحاً تجارياً كاسحاً يوسع آفاق التسويق في الهند. بل إن جامعة ستانفورد أجرت دراسة تجارية على إستراتيجية شركة «C2W.com» لتسويق الهواتف النقالة.

سألت ألوك هل يتعمد استفزاز قيم غاندي لدى كبار السن في الهند. قال وهو يرشف فنجان قهوة في مكتبه الفسيح: «لا أهتم بغاندي - فهو رجعي. ومعظم هؤلاء الذين يحتجون على التنانير القصيرة والتأثيرات الأجنبية منافقون. إذ يرسل نصفهم أولادهم إلى المدارس الإنكليزية الخاصة ويسافرون إلى الخارج إذا احتاجوا إلى عملية جراحية. هؤلاء رجعيون». انخرط ألوك في الحديث بالحماس الذي يفترض أن يستخدمه مع زبون جديد، حيث «بهَّره» باللغة الاصطلاحية لعالم يتألف من «الأنظمة البيئية» و«الأميال الأخيرة» و«تقاسم الأفكار» و«الحيز الأفضل». وحين سألت عن مكان الحمام، أشار موظفوه إلى باب كتب عليه: «حمام الرجال دوت. كوم». وعندما سألته هل يجد العمل متحدياً إلى حد كاف له، أجاب: «هذا سؤال مؤثر فعلاً». لكنه لم يجب عنه قط.

ومع ذلك، فإن العالم الذي يشكل ألوك جزءاً منه (جزءاً محظوظاً نسبياً، كما يجب أن نعترف) -عالم الإنترنت، وتقانة المعلومات، وصيانة البرمجيات، ومراكز الخدمة عبر الهاتف، ووحدات معالجة المناطق الأمنية لبرمجيات التجارة الإلكترونية، ومراكز الأبحاث والتطوير- جدي فعلاً من جوانب أخرى. وكان لنجاح شركات التقانة الهندية في اجتذاب مزيد من تدفقات النشاطات التجارية الخارجية المؤثرة من الولايات المتحدة وأوروبة ارتدادات وأصداء تجاوزت نطاق المكاتب المكيفة الهواء في بنغالور أو حيدر أباد أو دلهي أو مومباي. فقد أقنعت المشككين في أنحاء الهند، الذين تربوا في ثقافة ما يدعوه الاقتصاديون «التشاؤم من التصدير» -عاقبة فلسفة الاكتفاء الذاتي التي تبناها نهرو- بأن بمقدر الشركات الهندية، على الرغم من كل شيء، المنافسة في الأسواق العالمية وجني الأرباح منها. هذا التأثير الظاهر يزداد وضوحاً في قطاع التصنيع الهندي والنشاطات التجارية التي لا ترتبط بتقانة المعلومات أو صناعة الخدمات.

ساعدت مقدرة البرمجيات الهندية وجرأتها على تثوير وضع العملات الصعبة في البلاد، الذي كاد يفلس اقتصادها عام 1991. فقد وصلت احتياطات الهند آنذاك إلى أقل من مليار دولار؛ لكن بحلول عام 2006 قفزت إلى 140 ملياراً. وهذا مقياس صحيح مثله مثل روح الثقة الجديدة التي شعرت بها الهند في كل مجال. فقد حقق قطاع البرمجيات

رقماً قياسياً في عام 2003 حين تجاوز ما كسبه من دولارات نفقات واردات الهند من النفط – فاتورة الطاقة المتقلبة التي هيمن شبحها على اقتصاد البلاد طوال عقود من السنين. فارتفاع الأسعار نتيجة تدهور الوضع في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي زادت أرقام فاتورة النفط أضعافاً مضاعفة في عامي 2004 و2005، لكن تأثيرها هذه المرة على ميزان المدفوعات بقي عند الحد الأدنى.

وبعد أن حافظ قطاع التقانة المتقدمة والمعتمد على التقانة أيضاً على الملامح الجدية، ولم يظهر أي تأثر حين كان يربح من خوف الغرب الرهابي من «بقة الكمبيوتر» (Y2K)، الذي وفر رافعة لشركات البرمجيات الهندية، ازدهر إلى حد أنه غير وجه اقتصاد الهند الحضري. فاستخدام وتوظيف مئات الألوف من المهندسين والعلماء والاقتصاديين والمتخرجين الشباب من الجامعات التي تدرس باللغة الإنكليزية، برواتب أولية تعادل تقريباً رواتب آبائهم قرب سن التقاعد، أوجدا جيلاً جديداً من المستهلكين ليس لديهم الوقت لوتيرة الحياة الهندية التقليدية. إذ لا يملكون الصبر الكافي لسماع وتطبيق نصائح آبائهم العتيقة وحقائقهم التي تجاوزها الزمن: كن مهذباً مع رئيسك في العمل؛ ابذل جهدك لصعود السلم الوظيفي؛ لا تنفق أكثر مما تكسب ..إلخ.

قال ألوك إن موظفيه، ومعظمهم يرتدون ملابس نظرائهم في سان فرنسيسكو، لا يتحدثون أبداً عن المال في حالته السائلة. بل يقيمون رواتبهم وفقاً للأقساط الشهرية المتكافئة. وهذه عبارة عن اقتطاعات شهرية من الحساب المصرفي للموظف تستمر سنوات، تمكنه من دفع قيمة السيارة وفرن المايكروويف والبراد ومكيف الهواء والشقة التي لم يمتلكها بعد. ويمكنه أيضاً أن يحصل على إجازة يقضيها في تايلاند أو جزر المالديف بهذه الطريقة. يقول الإعلان الدعائي: «سافر في إجازة الآن وادفع لاحقاً». يعتمد عدد الأقساط الشهرية على ما يكسبه الموظف، وما يريد أن يدفعه مقدماً. يقدم ألوك لموظفيه أيضاً أسهماً بأسعار تفضيلية كحوافز لهم للبقاء في الشركة إلى أن تدرج في سوق الأوراق المالية في عالم ينتقل فيه الموظفون من شركة إلى أخرى باستمرار – وهذا أمر جديد آخر على الهند، حيث الوظيفة الآمنة تعد تقليدياً شيئاً يتشبث به الناس مدى

الحياة. لكن تقديم الأسهم بأسعار تفضيلية لا يعد حافزاً قوياً للموظف (أو الموظفة: فنصف موظفي ألوك من النساء) الذي يقسم دخله إلى أقساط متساوية. «الادخار هو آخر شيء يفكر به هؤلاء»، كما قال ألوك.

الارتقاء السريع لموظفي ألوك، وأمثالهم في مدن الهند، نحو طبقة الوفرة والغنى يفسر السبب الذي جعل الهند تتحول إلى سوق لم يعد بمقدور المصدرين الغربيين والآسيويين تجاهله، بغض النظر عما عانوه من عذابات بيروقراطية أثناء غزواتهم السابقة للسوق الهندية. من أول الأشياء التي قرأتها حين وصلت الهند مقالة محزنة في إحدى الصحف الرائدة التي تصدر بالإنكليزية تناولت الحجم الصغير لسوق الهواتف النقالة في الهند. ففي عام 2000، لم يكن في الهند سوى ثلاثة ملايين مستخدم للهاتف النقال، أي العدد ذاته الذي تضيفه الصين المجاورة إلى مستخدميها كل شهر. لكن بحلول عام 2005، كانت الهند تضيف أربعة ملايين مستخدم كل شهر، وتجاوز إجمالي المستخدمين 100 مليون. ولا تتكرر في العالم كثيراً مثل هذه الموجات الكاسحة في تجارة التجزئة.

اتفقنا -أنا وألوك- في الرأي على معظم النقاط. لكن ما أدهشني طموحه العنيد. فكل ما أراد فعله هو جني مزيد من المال: «طموحي أن أجعل شركتي تساوي مليار دولار. أنا طماع، ولا يهمني الاعتراف بذلك»، كما قال. عدنا إلى شقته في شارع بيدر، في أحد أحياء مومباي الراقية. كانت جدران الشقة مزينة بالفن الهندي المعاصر؛ الفن الحديث هو هواية زوجته، تشافي، التي تعمل في الشركة بدوام صباحي. قال ألوك: «إنها بيئة مريحة. ليست لتشافي مسؤوليات رئيسة». البنتان الجميلتان تلعبان في غرفة الجلوس، وترتدي إحداهما قميصاً خفيفاً كتبت عليها عبارة تشير إلى أنها من المشاغبات!

قلت مقترحاً إن دور ألوك الحقيقي في الحياة هو بيع العولمة إلى الهنود: الدول الإحدى والعشرين الكبرى ربما. فقال: «الناس يعيشون ويتنفسون العلامات التجارية -إذا استطعت فهمها وماذا يريد الناس منها، فأنت في المكان الصحيح. ففي عالم اليوم، العلامات التجارية هي الدين الجديد». قلت أحسب أنني أعتنق مبدأ اللاأدرية، لكن ألوك سد أمامي المنافذ كلها باستثناء الإلحاد. ضحك وقال: «أنت في السابعة والثلاثين، ولم

تعمد ضمن الشريحة العمرية التي نستهدفها [بين السابعة عشرة والخامسة والثلاثين]». قبل عشرين سنة، كان مسعى ألوك السافر لجمع المال، واعترافه الصريح به، سيجعل الناس يعدونه شاذاً عن المألوف أو كريهاً، حتى في مومباي، التي ظلت عاصمة الهند التجارية منذ الحقبة الفيكتورية، ومكاناً لأقدم بورصة في آسيا. لكن الهند تغيرت، وفي بعض المجالات كان التغير جذرياً، منذ عام 1991. قال ألوك: «لدي بعض الأصدقاء من تاميل نادو [ولاية هندية في أقصى جنوب الهند] حيث مازالت الثقافة تنظر إليك شذراً إن تحدثت عن المال. لكنهم يمثلون الاستثناء -لا القاعدة- اليوم». قلت له إن الوقت قد حان لإنهاء «المقابلة. دوت. كوم»، فضحك بتهذيب هذه المرة لأنني بدأت أعيد الدعابة.

الهند بلد فريد متفرد، مثلما يحب كثير من الهنود تذكيرك. لكن ما يجعلها غير عادية على نحو خاص، لا سيما عند المقارنة بالصين، هو طبيعة الاقتصاد وصفته. فعلى الرغم من لطم الصدور في الغرب، فإن الصين تنمو وتتطور بالتعاقب المرحلي ذاته الذي شهدته معظم الاقتصادات الغربية: بدأت بالإصلاح الزراعي، وانتقلت إلى التصنيع رخيص الكلفة، وترتقي الآن على سلسلة القيمة المضافة، وربما في مرحلة لاحقة أثناء السنوات العشر أو العشرين القادمة سوف تخترق قطاع الخدمات الدولي على مستوى أضخم. أما الهند فهي تتطور من الطرف المقابل.

مثّل قطاع الخدمات في الهند أكثر من نصف اقتصادها عام 2006، في حين تقاسمت الزراعة والصناعة ما تبقى. وهذا يشابه ما يجب أن يبدو عليه الاقتصاد في مرحلة الدخل المتوسط في تطوره، مثل اقتصاد اليونان أو البرتغال. لكن ليس لدى اليونان والبرتغال جيشاً هائلاً مؤلفاً من 470 مليون عامل في مناطقهما الداخلية يسبب لهما قلقاً مزمناً. فمشكلة الهند، وطريقتها الغريبة في التصدي لها، تجعلان البلد يواجه تحدياً مفزعاً. ولربما يكون العلاج اقتصادياً، لكن الصداع اجتماعي.

حين بدأت الهند تحرير اقتصادها عام 1991، لم يكن فيها سوى محطة تلفزيونية واحدة تابعة للدولة. وبحلول عام 2006 كانت هناك أكثر من 150 قناة، يضاف إليها ثلاث أو أربع قنوات جديدة كل شهر. في 1991، لم يكن بث المحطة الحكومية يصل إلا

إلى حفنة صغيرة من البيوت. فالتيار الكهربائي في معظم أرياف الهند كان متقطعاً إلى درجة أن الأسرة الريفية التي تملك جهاز تلفزيون لا تستقبل البث بصورة منتظمة. ومثلت الانتخابات العامة سنة 2004 أول استطلاع وطني استطاعت فيه أغلبية الناخبين متابعة المشهد على شاشات التلفزيون. وثلث هؤلاء تقريباً، أي أكثر من 150 مليون شخص يستقبلون بث القنوات الكبلية المتعددة في بيوتهم.

ما يشاهده القرويون وسكان البلدات الصغيرة في الهند اليوم ويغريهم وهم يتجمهرون حول أقرب شاشة تلفزيون هو الأشياء التي يصعب على معظمهم الحصول عليها في المستقبل القريب: السيارات، والسياحة في الخارج، والخدمات الطبية الجيدة، والأدوات الإلكترونية التي تهيمن على إعلانات التلفزيون الدعائية. معظم هذه المنتجات ليست مصممة من أجلهم، بل تستهدف أشخاصاً مثل ألوك (وكثيراً ما يطلقها أمثاله). مثل هذه الأجهزة خارج نطاق ميزانية غالبية الهنود الساحقة حيث لا يتعدى متوسط دخل الفرد 750 دولاراً (عام 2006). وعاجلاً أم آجلاً، حين لا تحصل على ما يجب أن تملكه كما يكرر على مسامعك مراراً، فلابد أن تفعل شيئاً. صناع السياسة الذين يتمتعون ببعد النظر في الهند كثيراً ما يذكرون أنفسهم بأن عليهم ضمان الحفاظ على تسارع النمو الاقتصادي، إذا أرادت البلاد مسبقاً منع حدوث ردة فعل اجتماعية عنيفة، ووقف الزيادة في معدلات الجريمة وغيرها من الأعمال الخارجة على القانون التي تصيب ببلواها الحياة في كثير من الولايات الفقيرة. وفي كل مرة قابلت فيها مانموهان سينغ، وزير المالية الهندي السابق (الذي ينتمي إلى طائفة السيخ)، حين بدأت البلاد عام 1991 ترخي قبضة قوانينها المحكمة على الاقتصاد، وأصبح رئيساً للوزراء عام 2004، كان يؤكد الحجة نفسها: «النمو أفضل علاج للفقر». ويصعب الاختلاف مع هذا الرأي حين ندرس سجل الهند في هذا السياق.

بلغ معدل توسع اقتصاد الهند 6% سنوياً منذ عام 1991، أي ضعف «معدل النمو الهندوسي»، الذي شهدته في العقود الأربعة اللاحقة على الاستقلال. تزامن هذا التسارع الاقتصادي الحاد مع انخفاض ثابت في معدل النمو السكاني في الهند، بحيث أصبح

النمو في دخل الفرد أفضل حتى مما تقترحه أرقام النمو الاقتصادي. وبأسلوب أوضح: الفارق بين عقد التدهور المروع الذي بدأ عام 1972 وعقد الإنجاز المؤثر الذي بدأ عام 1995، هو الفارق بين أعمال العنف التي اجتاحت البلاد -ودفعت إنديرا غاندي إلى إعلان حالة الطوارئ، حيث علقت العمل بالديمقراطية في خضم جائحة من الإضرابات والاحتجاجات والعنف على المستوى الوطني- والعمل الطبيعي نسبياً للديمقراطية بعد أن عبّد الدكتور سينغ الطريق للإصلاح الاقتصادي. في العقد الأول، حقق اقتصاد الهند نمواً بمعدل 3.5% سنوياً في حين تزايد عدد السكان بنسبة 2.3%. في العقد الثاني، نما الاقتصاد بمعدل 6% سنوياً في حين انخفض معدل النمو السكاني إلى نسبة 2%. كان الأمر سيتطلب سبعة وخمسين عاماً كي تضاعف الأسرة الهندية دخلها لو استمرت الحال كما كانت عليه في عقد غاندي. أما في عقد الدكتور سينغ فلم تحتج إلا إلى خمسة عشر عاماً[6]. وفي عصر يمكنك فيه أن تشاهد النصف الآخر كيف يعيش بالضبط على شاشة التلفزيون، فإن الفارق بينهما (العقدين) هو الفارق بين الفوضى والاستقرار.

لكن النمو السريع وحده لا يكفي: فالنمو، مثلما يقول الاقتصاديون، شرط لازم لكن غير كاف للتخلص من الفقر. وما يعادل ذلك في الأهمية نوعية النمو - هل يحتاج إلى رأس مال ضخم، مثلما كان الوضع في الهند، وفي هذه الحالة لا يستخدم عدداً كبيراً من العمال، أم إلى العمالة أكثر من رأس المال، كما في الصين، وهذا سيعطي الشرائح الأوسع من السكان الذين يشاهدون التلفزيون حصة في النمو الذي يتراءى أمام أنظارهم.

قبل أن يصبح مانموهان سينغ رئيساً للوزراء، كنت أتحدث معه بانتظام. وبسبب دوره الاستباقي في تاريخ صنع السياسة في الهند (منذ أواخر الستينيات، شغل كل منصب اقتصادي مهم في نيودلهي)، فإن من المفيد إعادة إنتاج تشخيصه لوضع الهند الاقتصادي. لكن بعد أن أصبح رئيساً للوزراء، أصبح يقيس كلماته بعناية أكبر.

طوال السنوات الأربعين الأولى التي أعقبت استقلال الهند، أصبنا بآفتين اثنتين: نقص في الغذاء ونقص في العملات الصعبة. وهيمنت هاتان المشكلتان المتلازمتان على كل شيء. الآن، تمكنا من حلهما معاً، الأولى عبر الثورة الخضراء والثانية عبر زيادة

عائدات التصدير ونظام التجارة المتحرر. مشكلاتنا الرئيسة مختلفة تماماً اليوم. لكن هناك ذهنية عتيقة ترفض مواجهتها ومازالت تخوض حروب الماضي. أكبر مشكلة نواجهها هي قلة الوظائف المتاحة للناس العاديين. نحن بحاجة إلى استخدام العمال شبه الماهرين على نطاق واسع، ولا يحدث شيء يشابه ما نشاهده في الصين. نحن بحاجة إلى التصنيع لتوفير الوظائف للعمال الذين يملكون مهارات أقل. لماذا لا يحدث ذلك على النطاق الذي نأمله؟ لأننا لا نملك التصميم والعناد اللذين تتمتع بهما الصين لتحقيق أهدافها بأسلوب واضح.

كان الدكتور سينغ يوجز هنا التحديين الاقتصاديين التوءم اللذين يواجهان الهند اليوم: الحاجة إلى تحديث الزراعة والهدف المتعلق بها والمتمثل بتوفير مزيد من الوظائف في قطاع التصنيع للفلاحين الهنود العاطلين عن العمل. ويشير بطريقته المهذبة المميزة إلى مشكلات الذهنيات التي تجعل من الأصعب تحقيق هذه الأهداف. وربما يتجسد العائق الذهني الأكبر أمام حل المشكلتين في قصة غرام النخبة الهندية المستمرة مع القرية. لقد أصبح من الشائع للصحفيين والأكاديميين في الهند رفض فلسفة غاندي بوصفها ميتة رسمياً. ومن المؤكد أن الغاندية، بوصفها أيديولوجية سياسية، أصبحت يتيمة في الهند اليوم: إذ لم يصادق أي حزب من الأحزاب السياسية العديدة رسمياً على فلسفة المهاتما المتعلقة بالقرية. لكن رأيه عن القرية، بوصفه موقفاً اجتماعياً، ما يزال حياً خصوصاً في الخدمة المدنية الهندية؛ ويمكن سماعه من أفواه عديد من كبار الدبلوماسيين والقضاة، وما يزال يمثل أيضاً التيار الغالب في المنظمات الهندية الأهلية (غير الحكومية)، وعشرات الآلاف من المؤسسات الخيرية في شتى أنحاء الأرياف الهندية التي تشيد المدارس، وتوفر الأدوية، والمهن الحرفية التي تخفق الدولة في توفيرها.

يمكن اعتبار الغاندية أيضاً اختزالاً لموقف أكثر تجذراً وشيوعاً بين الهنود المحظوظين والمنتمين إلى الطبقة العليا، الذين يعدون العالم الجريء الجديد للمدن الهندية تحدياً على مستويات عديدة (بعضها لا يذكر صراحة) لهيمنتهم التقليدية على الثقافة والمجتمع. ويتردد صدى هذا الموقف أيضاً باعتباره استمراراً للنضال ضد الاستعمار البريطاني، حين

كانت القرية والبيت يمثلان جانباً من ثقافة هندية لم تتأثر كثيراً بالنفوذ الكولونيالي. وحتى أولئك الذين اختلفوا مع فلسفة غاندي، مثل رابيندراناث طاغور، الكاتب والشاعر والمربي البنغالي العظيم، يعزون إلى القرية الهندية مكانة مقدسة تقريباً - وهو موقف لا يلحظه كثيراً الهنود الذين يعيشون في القرى. يقول طاغور: «لقد بدأنا في الهند إعادة بناء القرية. والمهمة هي إعاقة الانتحار العرقي. القرى مهد الحياة [الهندية]، وحين لا نمنحها ما تستحق فإننا ننتحر»[7].

ديفدونغري قرية صغيرة تقع في غرب ولاية راجستان المعرضة دوماً لخطر الجفاف وأكبر ولايات الهند التسع والعشرين. لكن عدد سكان راجستان، ومعظمهم يعتمدون على الأمطار الموسمية التي لا يمكن التنبؤ بها لسقاية محاصيلهم، قليل نسبياً ولا يتجاوز اثنين وخمسين مليوناً. بعض أجزاء الولاية، خصوصاً في القطاعات الشرقية القريبة من نيودلهي، تتمتع بأنظمة ري فعالة، لكن المقاطعات المحيطة بقرية ديفدونغري، حيث القسم الغربي من سلسلة تلال أرافالي الجافة لكن الآخاذة بجمالها، تعد محظوظة حين يهطل ما يكفي من المطر كل ثلاث سنين. ولا تشيد الحكومة مشروعات ري يمكن الاعتماد عليها. وحين زرت قرى المنطقة التي عانت طويلاً في يوليو عام 2005، كان سكانها يصلون طلباً للغيث. لكن صلواتهم لم يستجب لها إلا جزئياً.

أتيت لأقيم في مع أرونا روي، إحدى أكثر الناشطات في ميدان الخدمة الاجتماعية احتراماً وإعجاباً في الهند، وسكنت قرية ديفدونغري منذ أواخر الثمانينيات. ومع أنها أتت من عائلة مرموقة تتكلم الإنكليزية من الطبقة العليا، وانضمت إلى الخدمة الإدارية الهندية عام 1969، إلا أنها تخلت عن ذلك كله لتعيش بين الناس. السيدة روي غاندية حتى العظم: لباسها (الساري) مصنوع من القطن دوماً؛ وهي نباتية؛ وتعيش حياة تقشف وزهد وسط القرويين؛ وتستخدم بين الحين والآخر سلاح الإضراب عن الطعام، وغالباً «الداما»، أو الاعتصام للضغط على السلطات - وكلا الطريقتين من الأساليب التكتيكية التي اتبعها غاندي ضد البريطانيين. ومع أنها تعترف بأن النجاة من الهوية الطبقية أكثر صعوبة في القرى منه في المدن، إلا أنها ترى في القرى مفتاح مستقبل الهند.

الانتقال من مسكن مكيف الهواء في نيودلهي لا يعد من أفضل الاستعدادات للإقامة مع أرونا. فقاعدتها مجموعة من الأكواخ الطينية الصغيرة بنيت سقوفها -حتى قبل بضعة أشهر- من القرميد المصنوع محلياً. لكنها استبدلت بالقرميد المصنع، لأن ثعابين الكوبرا، كما قالت مداعبة، تسقط إلى الأرض أثناء الليل وهي تطارد الفئران على السقف. لكن بسبب الحرارة، التي تظل شديدة وخانقة قبل هبوب الرياح الموسمية، نمنا جميعاً خارج الأكواخ على صف من الأسرة الخشبية التقليدية التي تجمع معاً بواسطة شبكة من خيوط الجوت المنسوجة، حيث اعتاد الفلاحون أخذ قيلولة بعد الظهر (لم أستطع النوم بسبب البعوض). تألفت كل وجبة طعام من خلطة من الرز والخبز الهندي والعدس مع البطاطا أو الباذنجان أو البامية، وكأس من الحليب. وبعد ذلك كنا نغسل أيدينا وأطباقنا بقليل من الماء الذي يخضع لتقنين صارم نتيجة شحه المستمر. جلسنا القرفصاء على الأرض وتناولنا الطعام بأيدينا.

نيخيل دي، مساعد أرونا، رجل ذكي وبليغ في أوائل الأربعينيات من العمر بقي معها منذ أن انتقلت للعيش في ديفدونغري، وأتى مثلها من أسرة مدينية مرموقة. وكان أبوه نائب القائد العام لسلاح الجو الهندي. هنالك كثيرون غيره أيضاً تجمعهم على ما بدا عائلة مترابطة لكنها متوسعة باستمرار. يتبادل أتباع أرونا التحية بجمع قبضاتهم وقول «زينداباد»، أي «عشت»، بدلاً من «ناماست» (التحية التقليدية الأكثر شيوعاً بين الهندوس)، أو «السلام عليكم» (التحية التقليدية الأكثر شيوعاً بين المسلمين). أما مجموعتهم، «منظمة تمكين العمال والفلاحين»، فتسعى جهدها لضمان الحقوق الأساسية للقرويين العاديين من البيروقراطية العنيدة غالباً.

ملكني الفضول لفهم الدوافع المحفزة لأرونا، لأنني حسبت أن ذلك يساعد في تفسير موقفها تجاه القرية. قالت: «تبادلت أحاديث مطولة مع أصدقائي عن السياسيين وهل هم أكثر فساداً من موظفي الدولة». صحيح أنها في الخمسينيات من العمر، إلا أنها تملك حماس وحمية امرأة شابة. بين الحين والآخر، تفسح تعابير وجهها الصارمة، التي تذكر بمديرة مدرسة، المجال لضحكة مجلجلة. كان أحد أتباعها قد قرأ رسالة مداهنة من

أكاديمي يقيم في بلدة صغيرة يستجدي فيها الإذن كي يكتب سيرتها الذاتية. قالت: «يا لهؤلاء المتسولين! من أين يأتون؟». اعتقدت أرونا، كما قالت، أن الموظفين يجب أن يلاموا على الفساد، نظراً لأنهم أتوا عادة من أسر أكثر حظاً وتمتعاً بالمزايا مقارنة بالسياسيين: «لهذا السبب تركت الوظيفة. لم أعد أستطيع احتمالها. أردت أن أعيش وأعمل مع القرويين، أن أنضم إليهم في كفاحهم في سبيل التغيير».

أخذني نيخيل إلى سوهانغارث، إحدى قرى راجستان النمطية في المقاطعة ذاتها التي تقع فيها ديفدونغري. وكانت منظمة تمكين العمال والفلاحين قد أجرت مسحاً لمعرفة دخل سكان ثمانمئة قرية ومستويات معيشتهم، قدم صورة دقيقة لأسلوب حياة القروي في معظم مناطق شمال الهند. على شاكلة قرى كثيرة، تحيط بيوت سوهانغارث بساحة عامة صغيرة ومغبرة تعبرها بين الحين والآخر بقرة مقدسة في جولتها كل أصيل. تنتشر في القرية معابد متواضعة لآلهة الهندوس. قلة من القرويين الأغنياء تصلهم الكهرباء، لكن لثلاث أو أربع ساعات يومياً في أفضل الأحوال. وغالبيتهم يكتفون بمصباح الإعصار (شعلته محمية من الريح). الماء شحيح بالطبع، بحيث لا يستطيعون تبديل ملابسهم إلا مرة واحدة كل بضعة أيام. ومثل كل مكان في الهند، يمكنك رؤية الرجال والنساء يغتسلون بكامل ملابسهم. أما متوسط ملكية الأرض فلا يتجاوز نصف فدان وهي مساحة لا تكاد تكفي لإطعام العائلة ونادراً ما تنتج فائضاً يمكن بيعه في السوق. في حين تصغر المساحة باستمرار نتيجة تقسيمها بين أبناء الجيل اللاحق. ولا يوجد أي احتمال، وفقاً لأي تقدير منطقي، بأن تجلب هذه المساحة الصغيرة من المزارع الأمان المادي، فضلاً عن الازدهار والرخاء في المستقبل، إلى سكان القرية الذين يزداد عددهم باستمرار. وإذا لم تحدث هجرة كبيرة إلى المدينة، التي يمكن أن تعزز ملكية الأرض عبر البيع الطوعي، فإن مزيداً من تقسيم الأراضي عبر الأجيال سوف يجعل الوضع أسوأ.

ما يتلقاه القرويون من دخل قليل يأتي في معظمه من الخارج على شكل دفعات نقدية أسبوعية من العمل في وظائف يدوية وعابرة في بيوار، البلدة المحلية، أو جيبور، عاصمة راجستان، أو في المدن الكبرى خارج الولاية. وخلافاً للصورة التي تظهر قرى الهند تعتمد

على الأرض كلية للبقاء، فإن رجالها يهجرونها لأنها غير قادرة على تأمين سبل العيش لأسرهم. فبحلول عام 2001، كان أكثر من ثلث الأسر الريفية في الهند تعتمد في معيشتها على دخل من غير الزراعة [8]. وهذا يشير إلى طلب متزايد على الهجرة إلى المدينة. ووفقاً للمسح الذي أجرته أرونا، بلغ دخل قرية سوهانغارث 5.1 مليون روبية (120.000 دولار) في السنة الماضية، أي بمعدل وسطي قدره 150 دولاراً للفرد. أما الفائض اليومي في المعدل الوسطي لإنفاقه على موارد الطعام الإضافية فبلغ ست روبيات (10 سنتات) للشخص، وثلاث روبيات على ما وصفه نيخيل مبتسماً بالعادات غير الغاندية - أي السجائر الشعبية التي تلف باليد ويدخنها الفقراء.

جمع نيخيل مجموعة من الرجال المحليين ليخبرونا عن حياتهم. وقفت النساء على مسافة خلف رجالهن، مع أن الفضول دفعهن للتنصت على ما يدور من حديث. اعتمر معظم الرجال العمامة الحمراء المقلمة وعقفوا شواربهم الكثة على الطراز المميز لفلاحي راجستان. وبناء على طلب نيخيل، وقفوا واحداً إثر الآخر ليعلنوا مهنتهم. كانت الجلسة تسجيلاً حياً لفشل الزراعة. الأول عمل في حفر الآبار وتنقل بين القرى. والثاني عمل في دلهي حارساً أمنياً في شركة «ريليانس اندستريز»، إحدى أكبر الشركات الهندية. والثالث عمل في مجال الملابس قبل أن يخسر وظيفته في المدينة. والرابع حاول طوال سنوات الانضمام إلى الجيش لكن دون جدوى. وعمل الخامس والسادس في وظائف حقيرة في أحد فنادق مدينة أحمد أباد في ولاية غوجارات المجاورة.. لم يبق أحد من الرجال تقريباً في القرية لأن الزراعة لا تكفي لتلبية الحاجات الأساسية. وحين كانوا بعيدين عنها، رعت النساء والأطفال بقرة العائلة وقطعة الأرض الصغيرة. لكن لم يجد سوى قلة قليلة من الرجال وظائف آمنة في المدينة. طبيعة الاستخدام في المدينة تجعل الوظيفة غير كافية، من ناحية العقد الآمن أو الدخل المالي، لحثهم على بيع أراضيهم والهجرة. ومن الطبيعي أن يتشبث رجال سوهانغارث وأولئك الذين يعيشون في مئات الآلاف من القرى الأخرى المماثلة بأراضيهم لأنها أفضل ضمان يملكونه.

سألت نيخيل هل يعتقد أن القرية -سوهانغارث أو غيرها- يمكن أن تضمن مستقبلاً اقتصادياً لسكانها كلهم. وعلى شاكلة أرونا، كان نيخيل واحداً من أولئك الناشطين

المضحين الذين يأتون باستمرار من مدن الهند. صحيح أن الغانديين يتبنون أسلوب اللاعنف، لكن بعضهم أصلب من الصوان: «إنه أمر مضحك. لكن حتى حين كنت مراهقاً أعيش حياة استهلاكية وأتمتع بوسائل الرفاهية في منزل العائلة في دلهي، أردت العيش في قرية لأفعل شيئاً كهذا. لم أجد الانتقال إلى القرية صعباً قط. وفي الحقيقة، عندما أعود لأقيم مع والدي أجد من الأصعب التأقلم. لا أريد مكيفات هواء أو كهرباء أو أي وسيلة من وسائل العيش الرغيد»، كما قال. لكن إذا قرر القرويون الانتقال إلى المدينة فهل يضحون بثقافتهم؟ فكر نيخيل بعض الوقت قبل الإجابة. ثم قال: «هذا سؤال مبالغ في التبسيط. لكن أعتقد أن علينا عدم المخاطرة بخسارة هذا كله [وأشار إلى القرية]. يمكننا أن نجعل القرية ناجحة عبر تحسين الزراعة والصناعات المحلية [التصنيع في الأكواخ]. فإذا غادر السكان القرية فإنهم يخسرون أيضاً جذورهم التي تترسخ بالعيش في المكان الذي ينتمون إليه، والقوة التي يستمدونها من محيطهم الطبيعي».

كلما طال الوقت الذي قضيته في الحديث مع أرونا ونيخيل زاد شعوري بأن عملهما يتعلق بهدف أسمى من مجرد الاهتمام العميق بحياة القرويين وبذل الجهد لتشجيعهم على النضال في سبيل حقوقهم. إذ إن لديهما رؤية عن مجتمع توفر فيه الأرض مصدر رزق لغالبية السكان، وإن تم ذلك بعد عملية إصلاح اجتماعي عميق على مستوى القاعدة الشعبية والناس العاديين. وربما يوجز الاكتفاء الذاتي وجهة نظرهما: يريدان الهند أن تقاوم النزعة العالمية التي يتمدن فيها المجتمع أثناء تطوره. «من ناحية، نحن غانديون، ومن ناحية أخرى نحن ماركسيون. لكننا نفضل تجنب التصنيف». لكن يصعب تخيل أن ترفض أي واحدة من هذه القرى طوعاً فرصة الحصول على الكهرباء أو غيرها من وسائل الحياة الاستهلاكية المريحة. وليس من السهل أيضاً تصور نموذج اقتصادي ريفي قادر على الحفاظ على 700 مليون قروي هندي في أمان وفي حالة من التنور الاجتماعي، التي يناضل نيخيل وأرونا في سبيلها. لسوف يستمر الهنود في الهجرة إلى المدينة. وسيزداد العدد إذا عثروا على وظائف آمنة ومضمونة.

ثقافة الهند تسود أيضاً في المدن. فقبل مئة سنة، كانت فرنسا بلداً ريفياً أساساً؛ والآن يعيش أغلب سكانها في المدن. لكن الثقافة الفرنسية لم تمت. ورأي أرونا ونيخيل

بعالم اليوم يتمثل في أنه مؤلف من شركات متعددة الجنسية ترغب في استغلال سكان الهند ومواردها لتحقق مكاسب سريعة على طريقة «اضرب واهرب». في الجوهر، إنه عالم تعد شركاته مجرد نسخ حديثة من شركة الهند الشرقية (الشركة البريطانية التي استخدمت تفويضها الملكي لاستعمار الهند في القرن التاسع عشر)، عالم «ليبرالي جديد» يجني مكاسبه وأرباحه من اصطياد فقراء العالم النامي وإفقارهم – وحيث لا تحدث الهجرة إلى المدينة في الهند اليوم طوعاً، بل نتيجة اقتلاع الجذور بوحشية التقانة الجديدة ودافع الربح، برأي أرونا ونيخيل. هذا الشكل المعولم للرأسمالية يجبر الناس على الهجرة إلى المدينة عبر استبدال مهاراتهم وتقاليدهم بعمل الآلات الضخمة. وما إن يصبحوا من سكان المدن (يتمدنوا) حتى يتحولوا إلى مسننات صغيرة في الآلة الضخمة للعولمة. باختصار، يعتقد الاثنان أن بمقدور الهند مقاومة قوى الحداثة ومنها التمدين، بل يجب عليها مقاومتها.

تقل نسبة القوة العاملة الضخمة في الهند التي تستخدم في الاقتصاد الرسمي النظامي عن7% . وهذا يعني أن 35 مليون شخص فقط يعملون في وظائف مضمونة بأي معنى منطقي من أصل 470 مليوناً؛ أي أن 35 مليون عامل وموظف فقط يدفعون ضريبة الدخل، وهي نسبة متدنية بمعايير البلدان النامية الأخرى. أما البقية، فهم يعملون في «الاقتصاد غير المنظم» كما يدعوه الهنود. فهم يحلبون بقرة العائلة، ويشكلون جيوش العمال الزراعيين الموسميين الذين ينتقلون من مكان إلى آخر، ويديرون المتاجر الصغيرة أو الأكشاك على أرصفة الشوارع، ويصنعون أعواد البخور والسجائر المحلية، ويقودون الدراجات الثلاثية العجلات، ويعملون خدماً وجنائنيه وحراساً ليليين، وميكانيكيين في ورشات البلدات الصغيرة.

ومن الخمسة والثلاثين مليوناً من العمال والموظفين في القطاع النظامي -الذي يخضع، إلى حد ما، إلى المراقبة والتسجيل والقياس والحساب- هناك 21 مليوناً يعملون في وظائف حكومية. هؤلاء هم موظفو الخدمة المدنية، والمدرسون، وعمال البريد، والعاملون في صناعة الشاي، وعمال النظافة، وعمال قطاع النفط، والجنود، وعمال المناجم، والجباة في شبكة الحكومة الهندية البطيئة التي تعمها الفوضى من المكاتب، ومحطات السكك الحديدية، والمصانع، والمدارس.

يترك ذلك زهاء أربعة عشر مليوناً يعملون في القطاع الخاص «المنظم». ومن هؤلاء، هناك أكثر من مليون -أي 0.25% من إجمالي القوة العاملة الهندية- يعملون في تقانة المعلومات، والبرمجيات، ومعالجة المناطق الآمنة في البرمجيات، ومراكز الخدمة الخارجية. ومن الواضح أن البرمجيات تساعد في استعادة الهند للثقة بالنفس، وتحسين وضع ميزان المدفوعات إزاء بقية بلدان العالم، لكن قطاع تقانة المعلومات في البلد لا يمثل، ولن يمثل على الأرجح، الإجابة الواعدة لآمال غالبية الجماهير الباحثة عن عمل. وكذلك حال الشركات الأجنبية التي تستخدم أعداداً كبيرة من الهنود - تتراوح التقديرات بين مليون ومليوني شخص، اعتماداً على تعريف الشركة «الأجنبية». أما البقية فهم موظفو شركات القطاع الخاص في الهند.

إن فهم الفارق المميز بين الاقتصاد الهندي المنظم وغير المنظم هو مفتاح إدراك السبب الذي يجعله على هذا القدر من الفرادة والغرابة: واثق ومزدهر وعاجز عن توفير الاستخدام الآمن والثابت لغالبية الهنود. وخلافاً للحكمة التقليدية السائدة في الغرب، التي كثيراً ما ترى -خطأ- الموظفين الهنود في الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية بوصفهم كادحين مستغلين، فإن الأربعة عشر مليون عامل وموظف في شركات القطاع الخاص أو الشركات الأجنبية هم من القلة المحظوظة - الطبقة الأرستقراطية العاملة. في عام 1983، حين كانت الهند تدخل نهاية مرحلة الاكتفاء الذاتي، بلغ معدل إنتاجية عمل العامل في القطاع الخاص المنظم ستة أضعاف معدل إنتاجية نظيره في القطاع غير المنظم. وبحلول عام 2000، ارتفع الفارق إلى تسعة أضعاف[9]. التفاوت في الدخل كان مشابهاً أيضاً. الفارق شاسع بين العالمين. وعبور أحدهما إلى آخر يتطلب تعليماً وتثقيفاً ومهارات رفيعة، أو جرعة ضخمة من الحظ. وهذا لا يحدث مراراً.

إذا أرادت الهند بناء جسر أفضل بين العالم القديم والعالم الجديد، يجب أن توفر فرص العمل للعمال غير الماهرين وشبه الماهرين في القطاع التصنيعي. وفيما يتعلق بالمعيار والحجم، يجب أن تقارن دوماً بالصين. في عام 2005، استخدمت الهند سبعة ملايين شخص فقط في قطاع التصنيع، مقارنة بأكثر من مائة مليون في الصين. وباعتبار الاستثمار الضخم والأولوية التي أعطاها نهرو إلى التصنيع، يجد كثير من المراقبين

من المحير أن يستخدم قطاع التصنيع في الهند بعد ستين سنة هذا العدد القليل من العمال. وسبب ذلك يعود إلى أن إستراتيجية نهرو كانت في الجوهر تعتمد على رأس المال الضخم (لا العمالة): فقد استهدف تطوير طاقة الهند التقنية، بدلاً من استخدام أكبر عدد ممكن من العمال. لكن ذلك لا يعني أن التصنيع الهندي ضعيف أو غير قادر على المنافسة. وحسب مقياس الجودة، يعد كثير من المصنعين المحليين في القطاع الخاص الهندي أكثر نجاحاً وإنجازاً وتأثيراً من نظرائهم في الصين. مرة أخرى نقول في هذا السياق إن الهند تجد نفسها في مرتبة أعلى على السلم مما هو متوقع. الأمر ينحصر فقط في أن سكانها ما يزالون في القاع.

هذه المفارقة الهندية بادية للعيان في كل مكان. ومن أفضل أماكن مشاهدتها بلدة شركة جمشيدبور، النظيفة والمنظمة في ولاية جاركهاند في شرق الهند. فهي تعد متحفاً للتاريخ الصناعي الهندي منذ بداياته الوطنية عند مطلع القرن العشرين (قبل وقت طويل من رحيل البريطانيين) إلى أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث يصدر الفولاذ المغلفن إلى الصين، وقطع غيار السيارات إلى أمريكة واليابان. أسس المصنع عام 1902 السير جمشيد تاتا، مؤسس مجموعة تاتا، أكبر شركة هندية في القطاع الخاص. في حديقة بديعة التنسيق في مركز البلدة، يمكن مشاهدة أفراد الجيلين الرابع والخامس من العمال اليدويين يأكلون الرز أو يؤدون صلواتهم القصيرة تحت التمثال المهيب لجمشيد جي* كما يعرف حتى الآن. يذكر المشهد بوصف روديارد كيبلنغ للطبقة الدنيا من الهندوس والمسلمين الذين يتعبدون في أماكن بعضهم بعضاً «بتجرد وحيادية بديعة». لكن الصلوات ضرورية هنا للتعبير على الشكر والامتنان، فبالنسبة للفقراء، يعد العثور على وظيفة في شركات تاتا حلماً يستحق السعي من أجله. إذ تأتي معها الرعاية الصحية الجيدة، والسكن المريح والماء النظيف، والمدارس المرموقة لتعليم الأولاد. لكن فرص العمل فيها تتضاءل باطراد.

على شاكلة كثير من شركات التصنيع الهندية الكبرى، ارتقت الميزانية العمومية لمجموعة تاتا من مستوى «مقبول» في عام 1991، حين انفتحت أبواب عالم جديد بإلغاء

* لاحقة شرفية تضاف إلى الاسم احتراماً لصاحبه. فإن أردت إنجاز مهمة في الهند، فأضف لاحقة «جي» إلى اسم الشخص المعني وستجد أن تأثيرها يعادل «افتح يا سمسم!».

مانموهان سينغ لنظام الترخيص الصناعي، إلى المستوى العالمي اليوم. لكن عدد العمال يسير في الاتجاه المعاكس. ففي عام 1991، أنتج مصنع الفولاذ الضخم في جمشيدبور مليون طن من الفولاذ في السنة واستخدم 85 ألف عامل. أما في عام 2005 فقد أنتج خمسة ملايين طن لكن عدد العمال لم يتجاوز 44 ألفاً. وارتفعت عائدات مصنع الفولاذ من 800 مليون دولار إلى أربعة مليارات في المدة ذاتها. «يمكننا تخفيض القوة العاملة إلى عشرين ألفاً وزيادة الإنتاج إلى عشرة ملايين طن»، حسبما قال أحد المديرين التنفيذيين في مجموعة تاتا.

قصة شركة «تاتا ستيل» (تاتا للفولاذ) – حيث تحولت من شركة تعتمد على العمالة الضخمة وتورد الفولاذ رخيص التكلفة إلى السوق المحلي عام 1991، إلى شركة تعتمد على رأس المال الضخم وتصدر أفضل أنواع فولاذ السيارات إلى الشركات اليابانية المصنعة لأفخم السيارات – تماثل قصص المصنعين الهنود الآخرين الذي حققوا النجاح. فحتى عام 1991، فعلت الشركة كل ما تقدر عليه في حديقتها الخلفية، فقد كان من الصعب جداً استيراد قطع التبديل للآلات الجديدة في ظل نظام «بديل الاستيراد». ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تشتيت تركيز الشركة على ما يفترض أن تفعله، ويزيد عدد القوة العاملة. استخدمت «تاتا» أيضاً جماعات الضغط التي تضم أعداداً كبيرة من المؤيدين والأنصار الذين يتجولون في الوزارات ويحاولون إقناع البيروقراطيين واستمالتهم. فشركات مثل تاتا كانت بحاجة إلى إذن البيروقراطيين لكل قرار استثماري يتعلق بما يمكن أن تنتجه، ومتى وأين تنتجه.

التركة الأخرى التي تخضع للمساءلة والتشكيك من مجتمع النوايا الحسنة الذي أراد نهرو بناءه، تتمثل في تبني الهند أكثر قوانين العمل والعمال صرامة في العالم، وهذا يجعل من المستحيل فعلياً طرد العامل، حتى إن اعتاد الغياب عن العمل دوماً. صحيح أن بعض أجزاء نموذج نهرو، مثل «ترخيص راج»، قد تفككت الآن، لكن غيرها، مثل قوانين العمل الصارمة إلى حد العبث (وزادت صرامة وشدة في ظل حكم إنديرا غاندي عام 1976) ما تزال سارية المفعول حتى الآن. وهذا يؤدي إلى إحجام الشركات عن استخدام أعداد

كبيرة من الموظفين حتى حين تتوسع، لأنها تخشى أن تجبر على دفع رواتب حقبة الانتعاش السابقة في حقبة الانكماش اللاحقة، مما يدفعها إلى الإفلاس ويعرض وظائفها كلها للخطر. لكنه يؤدي أيضاً إلى تفضيل الشركات توكيل أعمالها إلى صغار المصنعين في «القطاع غير المنظم»، لكي تتفادى صرامة قوانين العمل، التي يتعذر تطبيقها بفاعلية في متاهة الاقتصاد غير النظامي في الهند. ثمة تركات موروثة أخرى يجب أن تلغى، مثل نظام «المحقق راج»، حيث تستمر زيارات التحقق والفحص التي تصيب بآفتها معظم قطاع الأعمال الهندي، مثلما كتب غورتشاران داس، رئيس فرع شركة بروكتر أند غامبل السابق في الهند: «طوال السنوات الثلاثين التي قضيتها في قطاع الأعمال التجارية في الهند، لم أقابل بيروقراطياً واحداً فهم عملي جيداً، لكنه كان قادراً على تخريبه»[10].

هنالك أيضاً تبعات وعواقب غير مقصودة لواحدة أخرى من التركات الحاسمة في أهميتها التي خلفها نهرو – القرار بتوظيف أكبر قدر ممكن من المال في الجامعات التي تدرس باللغة الإنكليزية والمخصصة لأفراد الطبقة الوسطى، والمدارس الابتدائية في القرى. نخبة المهندسين الهنود الذين درسوا في معاهد التقانة الهندية ولم يهاجروا إلى وادي السيليكون أو ماساتشوستس، يعملون الآن في شركات مثل «تاتا ستيل» و«ريليانس اندستريز». وبسبب نظام الجامعات الفعال والمؤثر، تحتل طاقة الهند العلمية والتقنية المرتبة الثالثة في العالم[11]، خلف الولايات المتحدة واليابان، لكن قبل الصين. وخلافاً للهند، وظفت الصين استثمارات ضخمة في المدارس الابتدائية من أجل أولئك الرابضين في قاع السلم الاجتماعي. يتخرج في الهند قرابة مليون مهندس كل سنة، مقارنة بأقل من 100 ألف في الولايات المتحدة أو أوروبة. لكن نسبة المتعلمين في الهند لا تتجاوز 65% في حين تبلغ في الصين زهاء 90%[12]. «لدينا بعض من أفضل الخريجين المهندسين في العالم يعملون معنا»، مثلما أخبرني المدير التنفيذي في مجموعة تاتا، بعد جولة لمشاهدة خط إنتاج الشركة المتطور. وتابع: «ورواتبهم أقل بكثير من المهندسين في اليابان».

توضح حظوظ دينيش هندوجا، صاحب شركة «غوكالداس إكسبورتس»، إحدى أنجح شركات تصنيع الملابس في الهند، المفارقة الهندية بأسلوب أكثر جلاء. فرجال الأعمال،

مثل هندوجا، في الهند والصين هم السبب الذي جعل كثيرين في الغرب يخشون انبعاث العملاقين الجارين في آسيا. تنتج شركة غوكالداس، التي يقع مقرها في بنغالور العاصمة المزدهرة لولاية كارانتاكا (في جنوب الهند) مليوني قطعة من الملابس كل شهر لست وعشرين علامة تجارية من شتى أرجاء العالم. ويشمل العملاء البارزون: ماركس أند سبنسر، وبنانا ريبوبليك، وغاب، وبيير كاردان، وأمبركرومبي. بل تثبت الشركة لصاقة السعر «وقضيب الرمز» (باركود) على الملابس قبل أن تغادر الهند.

بمقدور القوة العاملة المدربة جيداً في شركة هندوجا إنتاج ملابس بتسعمئة نموذج (موديل) مختلف، وتعديل تقنيات الإنتاج بسرعة لمواكبة حتى التغييرات السريعة في أزياء الشباب في الغرب. وهي تطرز وتطبع أنسجة مخصصة للجيل الأكبر عمراً، وتنتج سراويل الجينز المقطعة والمهترئة (التي تساير الزي الدارج) للشباب. مشاهدة الموظفين المرحين وهم يقفزون فوق سراويل الجينز لإعطاء من يشتريها مظهر عدم الاهتمام برأي الناس، جعلت هذه الزيارة أمتع زياراتي إلى المصانع. «يصعب عليهم فهم السبب الذي يجعلهم يصنعون سروالاً أنيقاً ثم يركلونه بأرجلهم فيما بعد لإعطائه المظهر المطلوب»، كما قال. التقط هندوجا قميصاً قطنياً جميلاً وضعت عليه لصاقة ماركس & سبنسر، وسعر البيع الذي بلغ 85 جنيهاً. «لو صنع القميص في بريطانية لبلغ سعره ثلاثمئة إلى أربعمئة جنيه. ففي اللحظة التي يحول فيها منافسوك الإنتاج إلى الهند أو الصين، ليس لديك من خيار سوى أن تلحق بهم، وإلا ستخرج من الميدان».

وفقاً لمعايير البلدان النامية الأخرى، ومنها الصين، يصنف مصنع هندوجا في فئة «التصنيع المعقد». فصادرات الهند من الملابس لا تصنع في مخازن ضخمة يرتفع فيها حجم العمالة كما في الصين، حيث تستخدم ملايين العمال، بل في وحدات صغيرة مثل تلك الموجودة في شركة «غوكالداس» التي تستخدم عشرات الآلاف من العمال. يستخدم هندوجا 33 ألف عامل، فلو استطاع العمل في الصين، حيث ملايين العمال المتعلمين، فإن قوته العاملة ستبلغ 200 ألف، كما قال. معظم العمال في مصانعه الهندية من النساء. وهنالك مركز طبي ودار حضانة للأطفال: «نحاول عدم استخدام الرجال، لأنهم أقل

موثوقية. كان لدينا عامل سكير فطردناه. فرفع دعوى علينا وتطلب الأمر خمس عشرة سنة وقدراً كبيراً من الأعمال الإدارية قبل أن نربح الدعوى».

ميزة دينيش هندوجا التنافسية في التصنيع المعقد تجسد نموذجاً توضيحياً مثالياً لمفارقة الاقتصاد الهندي. إذ يستطيع استخدام أي عدد من الخريجين المؤهلين للعمل على الفور في برمجيات الأزياء، بحيث يستطيعون تصميم الملابس على الحاسوب. ولأنهم يتحدثون الإنكليزية بطلاقة أيضاً، فهم قادرون على تسويق التصاميم في معارض الأزياء الكبرى في باريس ونيويورك ولندن وميلانو. ونتيجة لذلك، يرجح أن يتفوق في مكاسبه المالية على نظرائه في الصين. لكنه يحرص على عدم التوسع وزيادة ما يدفعه من رواتب وأجور، لأن تكلفة العمل في الهند لا يمكن استردادها. فاستخدام العمال هنا قرار لا يمكن عكسه إلا إذا امتلكت ما يكفي من الصبر لمواجهة اعتصامات العمال، وما يكفي من المال لمتابعة الدعاوى القضائية ضدك. «عندما أتوسع، أتجه دوماً نحو زيادة رأس المال لا زيادة العمالة»، حسبما قال.

هناك سمة مميزة خاصة أخرى بعمليات السيد هندوجا، يمكن العثور عليها أيضاً في قطاع النسيج في الهند. إذ تتلقى الصناعات المحلية الصغيرة (صناعات الأكواخ) حوافز مالية وتنظيمية كبيرة للاحتفاظ بحجمها الصغير، ولذلك قسم هندوجا خطوط إنتاجه ونشرها على وحدات أصغر حجماً في شتى أنحاء بنغالور. عليه أيضاً أن يدفع نسبة أكبر من الضرائب على السلع المباعة في السوق المحلي والتعرفة الجمركية مقارنة بنظرائه الصينيين على المنسوجات كلها باستثناء القطن، الذي يبقى طلسماً يرمز لهوية الهند الوطنية. ونظراً لأن منافسيه في الصين لا يدفعون هذا المقدار من الضرائب والتعرفة الجمركية ولا يتلقون التشجيع على تقسيم خطوط إنتاجهم، فليس أمامه من خيار سوى إنتاج ملابس فاخرة، وهذا يعني استخدام مزيد من التقنيات المعقدة. وفي الواقع، اضطر للارتقاء درجة أعلى على سلسلة القيمة المضافة الاقتصادية. «نحن ننافس لأن لدينا نخبة من الخريجين الناطقين بالإنكليزية والأرفع تعليماً من الصين. وربما لا نستطيع منافسة الصين في السعر عبر صنع ملابس أرخص».

مصنع الملابس الثاني الذي أمتعتني زيارته أيضاً كان مصنعاً يقع بالقرب من تشيناي، عاصمة ولاية تاميل نادو في أقصى جنوب الهند، مقابل جزيرة سريلانكا. الشركة تصنع الملابس الداخلية لسلسلة متاجر «فيكتوريا سيكريت» أشهر المتاجر المتخصصة في هذا النوع من الثياب في أمريكا، وغيرها من شركات الملابس الداخلية. هنا أيضاً، تمثل النساء غالبية الموظفين. والملابس التي تصنعها الشركة تساير أحدث اتجاهات الزي الدارج في الغرب. وعلى شاكلة العمال في غوكالداس، يجب على عمال شركة إنتيميت فاشنز، وهي شركة ألمانية – سريلانكية، تغيير أساليب الإنتاج بسرعة؛ واستيراد معظم المواد اللازمة، مثل القماش المخرم من فرنسا، ومنتجات الآلات المصغرة من ألمانيا. «لدينا موسم عيد جميع القديسين، ثم مجموعة أزياء الصيف، ثم الشتاء – الطلبيات تتغير على الدوام»، كما قال المدير. وخلافاً لولايات الهند الشمالية، فإن القوة العاملة في ولاية تاميل نادو كلها من المتعلمين تقريباً. وهي ولاية أفضل إدارة وحكماً. واستطاعت حكومتها تخفيف صرامة بعض قوانين العمل الوطنية، نظراً لأن الدستور الاتحادي في الهند يمنح عواصم المقاطعات حرية كبيرة في اتخاذ القرارات. ونتيجة لذلك، وسعت شركة إنتيميت فاشنز قوتها العاملة بسرعة أكبر من الولايات الأخرى. لكن ما يحير عاملات الخياطة المؤهلات والقادرات على التكيف بسرعة، أن قطع الملابس الداخلية تصغر باطراد!

تنامي قدرة الهند التصنيعية وامتدادها يتجلى بوضوح أيضاً في قطاع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والتقانة الحيوية، التي تجند خبراءها وموظفيها من الصفوف المتراصة من الخريجين في ميادين العلوم والهندسة والتقانة. في حالة مدينة بون (بونا سابقاً) في غرب الهند، يزود معهد سيروم، الذي تملكه مجموعة بوناوالاه، الأمم المتحدة بزهاء نصف طلبها السنوي من اللقاحات، التي تزود عشرات ملايين الأطفال في العالم النامي بالمناعة. انطلق المعهد بوصفه ناتجاً جانبياً لاهتمام عائلة بوناوالاه بتربية الخيول، ويقع مقره قرب حلبة سباق الخيل في البلدة. فالخيل تنتج بصورة طبيعية المصل الذي يستخدم لتلقيح البشر وتمنيعهم من التيفوس. واليوم، يلقح نصف أطفال العالم النامي بأحد منتجات المعهد حيث تصنع حقن للتمنيع من الكلب، والتهاب السحايا، وشلل الأطفال، والحصبة الألمانية، والتيفوس. أما عدد أفراد القوة

العاملة في هذا المجال الحاسم الأهمية للعالم فلا يتجاوز بضع مئات، جميعهم تقريباً من خريجي الجامعات. لكن ميزة الهند التنافسية في الأدوية والعقاقير لم تعد تنحصر في صنع أدوية عامة (لا تحمل علامة تجارية) ورخيصة السعر مقارنة بالغرب. بل إن لدى شركات الأدوية الهندية عدداً أكبر من طلبات التراخيص التي تنتظر موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية مقارنة بأي بلد آخر[13].

يقع مقر شركة بارات فورج، أضخم الشركات المصنعة لمكونات السيارات في الهند، على بعد أميال قليلة من معهد سيروم. وتؤسس الشركة، التي تصدر مكونات المحركات وأجزاء قواعد هياكل السيارات إلى أوروبة والصين والولايات المتحدة، ميزتها التنافسية على المواهب المختصة بالبرمجيات والهندسة ضمن قوتها العاملة. العامل العادي على أرض المصنع في الصين يتلقى راتباً أقل لكنه ينتج أكثر من نظيره الهندي. فتكاليف وحدة العمل للتصنيع الأساسي أدنى في الصين. وعلى شاكلة «غوكالداس»، انتقلت شركة «بارات فورج» إلى الإنتاج الذي يتطلب مستوى أعلى من المهارة لتكسب ميزة تنافسية. وهي قادرة على المنافسة لأنها تستخدم تقانة المعلومات والمهارات الهندسية لتصميم مكونات أكثر تقدماً وتطوراً (للسيارات). وتلك حالة نمطية للصناعة ككل. فمن المتوقع أن ترتفع صادرات الهند من مكونات وأجزاء السيارات من زهاء 3 مليارات دولار الآن إلى أكثر من عشرين ملياراً بحلول عام 2012 [14]. لكنها قائمة على زيادة رأس المال. وتثبت شركة بارات فورج أن بمقدور الهند المنافسة في الأسواق العالمية. لكنها لم تثبت بعد أن الهند قادرة على انتشال جماهيرها من براثن الفقر.

يتصف اقتصاد الهند بخصائص غير عادية إلى حد بعيد. فمصانع الفولاذ المعقدة تساعد في إخراج نظرائها في اليابان والولايات المتحدة من الميدان. وتجري مستشفياتها الخاصة المرموقة عمليات جراحة الدماغ للزبائن من الأثرياء العرب، إضافة إلى استبدال مفصل الورك للبريطانيين من كبار السن («السياحة الطبية») الذين أحبطهم الانتظار الطويل ليحين دورهم في الخدمة الصحية الوطنية في بريطانية. والموظفون في مراكز خدمة الزبائن في الهند لديهم الصلاحية لقبول أو رفض دعاوى تأمين بمبالغ تصل إلى

100 ألف دولار من أصحاب البوالص الأمريكيين في الطرف الآخر من العالم، بواسطة الهاتف أو الحاسوب. وقطاع الأدوية الهندي على وشك إنتاج منتجات جديدة بسبب الأبحاث المحلية وتطور المهارات. لكن مستويات معيشة أعداد كبيرة من المزارعين الهنود ما تزال مماثلة للمستويات الإفريقية. فأقل من مليون هندي ينتجون عائدات تصدير من تقانة المعلومات والبرمجيات تتجاوز ما يكسبه مئات الملايين من المزارعين الهنود من الصادرات الزراعية.

صحيح أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الهند أثناء السنوات الخمس عشرة أو العشرين الماضية ساعدت في انتشال مزيد من الهنود من الفقر مقارنة بالعقود الماضية. فوفقاً للحكومة الهندية، انخفضت نسبة الهنود الذين يعيشون في فقر مدقع من 35% إلى 25% بين عامي 1991 – 2001. ومن المرجح أن النسبة قد انخفضت أكثر منذ ذلك الحين. وبعض أجزاء الهند، خصوصاً الولايات الجنوبية والغربية، حيث يعد نظام الإدارة أفضل مستوى وأكثر كفاءة، أوجدت عدداً أكبر من فرص العمل مقارنة بالحال سابقاً، في قطاعي الخدمات والتصنيع المنظمين وغير المنظمين. إلا أن الصورة الشاملة، مثلما هي الحال غالباً في الهند، لا يمكن اختزالها بمجرد لقطة خاطفة واحدة.

لكن خلافاً لما قد يتوقعه المختصون بعلم إحصائيات السكان، وما حدث في الاقتصادات النامية الأخرى، تباطأ معدل التمدن في الهند فعلاً في الوقت الذي تسارع فيه معدل النمو الاقتصادي. ففي عام 1981، كانت نسبة سكان المدن 23.7%؛ وبحلول عام 2001، لم ترتفع النسبة إلى أكثر من 27.8%[15]. وبالطبع، ما تزال أعداد المهاجرين إلى المدن كبيرة وفقاً لمعايير البلدان الأخرى: فقد هاجر سبعون مليوناً من القرويين الهنود بين عامي 1991 – 2001. ومع ذلك، فإن «المفاجأة تتمثل في تباطؤ عملية التمدين فعلاً في حين كان من المتوقع أن تتسارع»، كما كتب راكيش موهان، نائب حاكم مصرف الهند المركزي وأحد أبرز الاقتصاديين في البلاد. «نتج ذلك عن السياسات الاقتصادية الوطنية الخاطئة التي لم تشجع نمو الاستخدام في المدن، خصوصاً في القطاع الصناعي، والتصلب وغياب المرونة اللذين كبحا الاستثمار في البنية التحتية»[16].

يعتقد عدد من كبار رجال الأعمال في الهند أن الفجوة الاقتصادية بين الريف والمدينة لا يمكن أن تستمر دون أن تستفز ردة فعل عنيفة. في عام 2004، طلب مانموهان سينغ من ناندان نيليكاني، كبير المديرين التنفيذيين في شركة «إنفوسيس»، إحدى أنجح شركات تقانة المعلومات في الهند، الانضمام إلى فريق عمل يستهدف في مهمته التمدين. وعلى غير عادة الزعماء الهنود، اعتقد سينغ أن التمدين الأسرع وقطاع التصنيع الأقوى من العوامل الأساسية لنجاح الهند في المستقبل. أما نيليكاني، الذي تبرع بمليون دولار من ماله الخاص إلى مشروع يستهدف تحسين الإدارة في مدينة بنغالور، حيث يقع مقر شركته، فقد قبل المهمة دون تردد. قال وهو يرشف قدحاً من الشاي في مكتبه في بنغالور:

برأيي، يرتكبون خطأ خطيراً. إذ يجب تمدين الهند بصورة أسرع وأفضل مما فعلناه حتى الآن. هذا ما يحدث في الصين. وما يحدث في كل بلد نام على الكوكب. لا يمكن للهند وقف هذا الميل العام. وحتى لو استطاعت، فلماذا نريده؟ هنالك مشكلات جوهرية في القرية الهندية. فالقرية عاجزة عن توفير الوظائف وستبقى عاجزة دوماً، لأن الإصلاح الزراعي يعني مكننة الزراعة وتقلص فرص العمل. القرية فخ للطبقات الدنيا. نوع من السجن. ولا يمكننا تحديث الاقتصاد الهندي -أو المجتمع الهندي- إلا إذا عملنا على تسريع وتحسين عملية التمدين بصورة أفضل مما فعلناه حتى الآن.

يفاجئ كثير من زوار الهند بمناظر أحزمة الفقر المحيطة بالمدن التي تهاجم حواسهم فور مغادرتهم المطار. ويجدون من الصعب فهم السبب الذي يجعل هذا العدد الكبير من الهنود يرغبون طوعاً في العيش في مثل هذه الظروف حين يستطيعون العودة إلى قراهم وحلب بقرة العائلة. لكن معظم المهاجرين صوتوا طوعاً بأقدامهم إذا جاز التعبير (وإن نزح بعضهم قسراً بسبب الكوارث الطبيعية أو انهيار السدود). فبرأيهم، حتى أسوأ أحياء الفقر وأقذرها تظل أفضل من العيش في القرية. وعلى الرغم من نواقص التخطيط الحضري وعيوبه، وغياب الاستخدام الآمن والثابت في الهند، إلا أن المدينة تعرض فرصاً اقتصادية واجتماعية للفقراء والطبقات الدنيا لا يمكن تخيلها في معظم أرياف الهند. فأكثر من 100 مليون هندي لا يملكون أرضاً، ويرجح أن ينتقل كثير منهم

إلى المدن في السنوات القادمة، بغض النظر هل تحسنت الحال في أحياء الفقر أم لا. قال ناندان نيليكاني شارحاً:

الحل لا يكمن في إعادة الناس إلى قراهم، على أي حال لا تستطيع فعل ذلك في النظام الديمقراطي. الحل يكمن في تحسين نوعية الإدارة في المدينة وتوفير وظائف حقيقية للفقراء. فالنخب المدينية ترتع في وسائل الراحة والرفاهية. ثم تريد أن تبعد السلم لتحرم الآخرين من فرص الصعود. وإلى أن نبدأ بتوفير فرص العمل للجماهير المحرومة ونزيد معدل النمو الاقتصادي، سيبقى أمان الجميع مهدداً. علينا أن نتبنى النظرة المستقبلية.

يظهر اقتصاد الهند لمحة فصامية لمستقبل يعتمد على التقانة المتقدمة في القرن الحادي والعشرين لكن يحاصره ماض قروسطي يصيب النفس بالهم والغم والكرب. وما يضاعف الحيرة أن معظم أفراد النخب الهندية -أولئك الأكثر استفادة من تحرير الاقتصاد منذ عام 1991- هم الأكثر صلابة وحماسة في الدفاع عن الذهنية القديمة، بحيث يمكن القول إنهم يطالبون بالحداثة للمحظوظين والإقطاع للفلاحين المحرومين. ليس من العدل تصنيف أرونا ونيخيل، اللذين تتركز رؤيتهما للقرى الهندية على «الديمقراطية التشاركية» على مستوى القاعدة الشعبية، في فئة المدافعين عن النظام الإقطاعي. فهما على الطرف التقدمي من الطيف الواسع الذي يشمل المنافحين عن كل نوع من أنواع الرومانسية القروية، من موظفي الدولة المنتمين إلى الطبقة العليا، الذين يعرقلون محاولات تحسين التخطيط الحضري، إلى زملاء ناندان نيليكاني في صناعة تقانة المعلومات الذين يؤمنون أحياناً كما يبدو بأن سكان القرى لن يرغبوا بالهجرة إلى المدن إذا أمكن توسيع الثورة الرقمية لتشمل قراهم (هذا الشعور منتشر على نطاق واسع)*. لكن معظم الأدلة تشير إلى أن الفلاحين -ومنهم أولئك الذين يعيشون في شمال الهند- لا يذعنون بالضرورة لهذا الرأي. فكثير من الفلاحين الفقراء يجدون

* نظراً للافتقار إلى الماء والكهرباء والطرق المعبدة في عديد من قرى الهند، فإن الفكرة القائلة إن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة هي فجوة رقمية، تبدو غريبة. فهي تعطي انطباعاً بأن بعض زعماء المدن في الهند ليست لديهم معرفة كافية بالوقائع والحقائق الاقتصادية في الريف الهندي.

وظائف غير نظامية في المدينة تمكنهم من إرسال بعض المال إلى أسرهم في القرية. وتبقى الأسر هناك لأن العمل غير ثابت. وهذا أحد الأسباب وراء تباطؤ معدل التمدن الرسمي في الهند.

كنت برفقة حماتي، أبارنا، وهي أكاديمية كانت رئيسة قسم التاريخ في جامعة دلهي قبل أن تتقاعد، حين زرت قرية في ولاية أوتر براديش، أكبر ولايات الهند بعدد السكان، حيث يقطنها 170 مليون نسمة، تكتظ بهم السهول المحيطة بالغانج، نهر الهند المقدس. اقتراح الزيارة أتى من سائق أبارنا، فيرندر سينغ، الذي يشتغل -مثل عديد من فلاحي أوتر براديش- في عمل يدوي في نيودلهي ليساعد عائلته. وكان يطلب مني منذ سنين زيارة قريته للتعرف عليها.

تبعد القرية ثلاث ساعات بالسيارة عن دلهي على طرقات تملؤها الحفر وتكتظ بالدراجات ثلاثية العجلات، والدراجات العادية، والعربات التي تجرها الحمير، والجرارات العتيقة التي أعيد تجديدها بأسلوب غريب لتصبح أبطأ خدمة لسيارات الأجرة (التاكسي) في العالم كله. وكثيراً ما تشاهد عشرين أو ثلاثين شخصاً محشورين خلف الجرار ومتشبثين بعضهم ببعض، وهو يسير الهوينا بمحركه العتيق بسرعة 15 ميلاً في الساعة. عند عبور سهول الغانج، التي تمتد على الجزء الأكبر من شمال الهند، يبدو المشهد مسطحاً ورتيباً. القرى تمتد إلى ما لانهاية. ويصعب تذكر منظر لا يهمن البشر على مقدمته وخلفيته. بعد كل بضعة أميال، يشاهد الناظر مصنعاً متداعياً للسكر، تموله حقول قصب السكر التي لا حدود لها في غرب ولاية أوتر براديش. أثناء جني المحصول، قد تتوقف حركة المرور على طول أميال من الطريق حيث يقف المزارعون في طوابير طويلة مدة ثلاثة أيام أحياناً فوق جراراتهم أو عرباتهم التي تجرها الحمير في انتظار وزن حمولتهم أمام المصنع. وحقيقة أن أصحاب المصانع لا يوفرون موازين إضافية، والفلاحين يبدون هادئين وهم يعانون اختبار الصبر هذا، شهادة كافية تشير إلى ميزان القوة في أرياف أوتر براديش. بالنسبة للمراقب الأجنبي، يبدو أن المزارع الهندي يتمتع بقدرة لا حد لها على التحمل والصبر، صقلتها كما هو مفترض أجيال من الممارسة. لكن هناك تيارات قوية جديدة تندفع تحت السطح الساكن.

منزل عائلة فيرندر يشبه أي منزل آخر في قرى ولاية أوتر براديش. هناك ستة جواميس ترعاها العائلة في مجمع مبانيها الصغيرة المحاط بجدران من الطين والمغطى بسقف من القش. أما روث الجواميس فله عدة استعمالات - مادة بناء لتدعيم جدران المنزل وسقفه، ووقود للطبخ، ومطهر مانع للعفونة على الأرضية. بل يستخدم روث البقر كمطهر في عملية الولادة، التي مازالت تجري لدى عائلات مثل عائلة فيرندر في المنزل. معدل وفيات الأمهات في ولاية أوتر براديش، التي تؤوي 8% من أشد فقراء العالم فقراً[17]، من أعلى المعدلات في الهند.

طُلب منا، أنا وأبارنا، الجلوس على السرير الخشبي الوحيد لدى الأسرة، في حين غلى فيرندر لنا بعض حليب الجواميس. كان سقف وجدران المطبخ الصغير، الذي يستعمل أيضاً غرفة نوم لثمانية أشخاص، مطلية بهباب الفحم الأسود المنبعث من موقد الطبخ. نوبات السعال الجاف الناجم عن السل منتشرة في قرى شمال الهند وصوتها يكاد يطغى على خوار قطعان البقر أو رنين أجراس المعابد. قال فيرندر إنه الوحيد من عائلته الذي يعمل في دلهي (لديه أربعة أشقاء). أما راتبه الشهري الزهيد فيعادل 90% من دخل الأسرة. في حين أن قطعة الأرض التي تملكها الأسرة (مساحتها فدانان)، ويزرعها الأشقاء بالجاوار (البقول)، لا تكاد تكفي لإطعام أفرادها. القصة ذاتها تتكرر، بدرجات متفاوتة، لدى الجيران كلهم في القرية، كما قال. هناك فرد واحد على الأقل من كل عائلة يرسل المال إليها من المدينة.

قررنا زيارة أكبر منزل في القرية وأحد مبانيها القليلة الجيدة النوعية. يقع المنزل على الطرف الآخر من القرية قرب الطريق الرئيس. وعلى شاكلة الزيارات الاقتحامية العديدة التي قمت بها في الهند دون موعد مسبق، أسعد الأسرة أن ترحب بالغرباء في منزلها دون انتظار أي تفسير. كان أفرادها من «الثاكور»، أو ملاك الأراضي الذين ينتمون إلى الطبقة العليا. قالوا إن العائلة تملك خمسة عشر فداناً، بعضها مؤجر، لكن ذلك لا يفسر منزلهم الرائع، الذي يحيط بباحة واسعة مبلطة بالرخام تنتصب في مركزها بحرة مزخرفة. وأخبرونا أيضاً أن أراضي العائلة تقلصت إلى قرابة الثلث من حجمها في أعقاب الإصلاح الزراعي الذي طبقه نهرو في الخمسينيات والستينيات.

في جناح آخر من المنزل، شيدت العائلة معبداً صغيراً لـ«ساي بابا»، وهو عالم عاش في القرون الوسطى وله كثير من الأتباع في شتى أنحاء البلاد. سقف غرفة الجلوس المزخرف برسوم مرمرية لأوراق زهر زرقاء وبيضاء، ذكرني بقاعة الرقص الضخمة في ريجنسي إنغلند. وخلافاً لمعظم بيوت القرية التي تستخدم مصابيح الكيروسين، ينعم منزل العائلة بالكهرباء ومكيفات الهواء.

لكن على شاكلة بقية بيوت القرية، تعتمد هذه العائلة من ملاك الأراضي على التحويلات المالية لأحد أفرادها الذين يعملون في المدينة. قالت الأم: «ابني يعمل في شركة ام تي إن إل في نيودلهي»، وكأنما لا توجد ضرورة لتفسير آخر حين سألت كيف بنت العائلة بيتها الفخم. شركة ماهانجار تليفون نيغام ليمتد هي الشركة المدينية الرئيسة للاتصالات التي تملكها الدولة في الهند. ورواتب موظفيها تحددها معايير الخدمة المدنية، ومن ثم فإن راتب المدير الشهري يتراوح بين 500 - 1000 دولار أمريكي، إضافة إلى كثير من المزايا والفوائد غير النقدية، مثل السكن المجاني أو المدعوم، والكهرباء والمكالمات الهاتفية. وعلى الرغم من أن الراتب يعد كبيراً بمعايير سكان القرية، إلا أنه لا يفسر أسلوب حياة العائلة المترف.

لكن لن يصدق أحد ممن تعاملوا مع شركة ماهانجار، أو أي مؤسسة عامة في الهند، أن غالبية موظفيها يعتمدون على رواتبهم فقط. فالراتب مجرد «مصروف جيب». أما المكاسب الحقيقية فتأتي من الرشاوى. ومع أن الشركة غير مسؤولة عن ذلك، إلا أن موظفيها يطلبون رشوة من الزبائن إذا أرادوا تركيب خط هاتف جديد، أو إجراء تخفيض على فاتورة باهظة، أو إعادة تركيب خط قطع عشوائياً ..إلخ.

بالنسبة للجميع باستثناء النخبة التي تتكلم الإنكليزية، التي استغل أفرادها الفرص المتاحة منذ عام 1991، تعد الوظيفة الحكومية مطلباً مرغوباً. قال أقرباء فيرندر بدهشة عندما سألته عن المهنة المفضلة لديه: «العمل مع الحكومة»، وقد فاجأهم السؤال. الوظيفة الحكومية مطلب الجميع، فكل قروي قابلته عبر نيخيل وأرونا في سوهانغار قبل بضعة أشهر كان حلمه العثور على وظيفة حكومية. فبالنسبة للأغلبية الساحقة من الهنود، لا

يقتصر العمل في وظيفة حكومية على مسألة الأمان، على الرغم من حقيقة أن تعذر طرد الموظف من عمله يمثل حافزاً قوياً. ولا يعد قضية تتعلق باكتساب مكانة اجتماعية أرفع، مع أن ذلك يمثل عامل جذب مهم لمعظم الناس. بالنسبة لغالبية القرويين الهنود، تمثل الوظيفة الحكومية في المقام الأول قفزة فورية إلى مستوى معيشي أعلى. ويمكن القول إنها تمثل الفارق بين الكوخ الآيل للسقوط المشيد بروث الجواميس والمنزل المريح المزخرف بأفخر أنواع الرخام في راجستان.

هوامش

1-Pankaj Mishra, ed., India in Mind (Vintage, New York, 2005), p. 303:انظر

2-Lloyd I. Rudolph and Susanne Hoeber Rudolph, In Pursuit of Lakshmi: The Political Economy of the Indian State (Longman, New Delhi, 1998), p. 297.

3-Francine R. Frankel, India's Political Economy, 19472004-: The Gradual Revolution, 2nd edn. (Oxford University Press, New Delhi, 2005), p. 131.

4-Lok Sabha Debates, 19 February 1959, quoted in ibid.

5-Congress Bulletin, April-May 1969, quoted in ibid.

6-أدين بالفضل على كثير من هذه النقاط إلى فيجاي كيلكار، الذي تقاعد عام 2004 من منصب المستشار الاقتصادي لوزارة المالية (عبر الحوار معه أو مقالاته المنشورة).

7-Uma Das Gupta, Rabindranath Tagore: A Biography (Oxford University Press, New Delhi, 2004), p. 32.

8-أدين بالفضل إلى أومكار غوسوامي، رئيس شركة الاستشارات سي. إي. آر. جي، وكبير الاقتصاديين السابق في اتحاد الصناعات الهندية، على دراساته عن الزراعة الهندية وأنماط الإنفاق.

9- Tim Dyson, Robert Cassen and Leela Visaria, eds, Twenty-first Century India: Population, Economy, Human Development and the Environment (Oxford University Press, New Delhi, 2004), p. 168:انظر

10-Gurcharan Das, The Elephant Paradigm (Penguin India, New Delhi, 2002).

11-Rudolph and Rudolph In Pursuit of Lakshmi, p. 10, or consult any of the US National Intelligence Assessments of recent years:انظر

12-Human Development Report of UNDP (2005) :انظر

13-CLSA, The India Paradox, Spring 2005.

14- Made in India: The Next Big Manufacturing Story, a McKinsey-CII report, October 2005:انظر

15-Rakesh Mohan, 'Managing Metros', Seminar, January 2006.

16-Ibid.

17-World Bank, Poverty in India: The Challenge of 'Uttar Pradesh (Washington, DC, 2003), p. 2:انظر